جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

المسار: علوم مالية و محاسبية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

إعداد الطالبين:

صقر موسى

بن حنيش محمد

بعنوان

التدقيق الخارجي كآلية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية

-دراسة حالة شركات التأمين خلال سنة 2022.-

نوقشت وأجيزت بتاريخ :13 /.2022/06

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

د.موساوي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. زرقون عمر الفاروق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
د. زرقون محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

المسار: علوم مالية و محاسبية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

إعداد الطالبين :

صقر موسى

بن حنيش محمد

بعنوان

التدقيق الخارجي كآلية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية

-دراسة حالة شركات التأمين خلال سنة 2022.-

نوقشت وأجيزت بتاريخ :13 /.2022/06

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

د.موساوي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. زرقون عمر الفاروق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
د. زرقون محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي خالص جهدي وأغلى ذكرى في دراستي للوالدين الكريمين .

لقوله عز (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) الإسراء الآية 24.

إلى من كانوا سندي ومنبع شجاعتي، وسراج دربي وقرة عيني..

إخوتي وأخواتي

إلى كل من مد لي مكانة في نفسه..

إلى كل من كان لي موضع في قلبه..

إلى كل راغب في العلم والمعرفة ..

إليكم زملائي وأصدقائي جميعا..

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

صقر موسى

إهداء

إلى من علمني الصبر والنجاح إلى من

علمني العطاء بدون انتظار

أبي(الغالي)

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنان بلسم جراحي

أمي(الحبيبة)

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كلٌ باسمه وأينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها.

إلى الأستاذ المشرف (عمر الفاروق زرقون) إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم

والمعرفة.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

بن حنيش محمد

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

{"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل عمل ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"}

سورة النمل الآية 19

اعترافا بالفضل وبعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع وجب علينا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى: من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي، إلى الذي سألته فأجاب دعائي، إليك يا الله كل الشكر.

كما وجب بالشكر الجزيل العميق إلى المشرف:

الأستاذ الدكتور "عمر الفاروق زرقون".

و المشرف المساعد:

الأستاذ الدكتور "مسعود كسكس".

كما نشكر كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد ولو نصيحة أو بكلمة طيبة ونخص الذكر الأستاذ "مسعود كسكس" لتعاونه معنا في إعداد هذا الموضوع.

وفي الأخير وجب على أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه الذي المراجع الخارجي في تفعيل هذه الأخيرة هذه من خلال إعطائه أكثر مصداقية و أكثر صورة واضحة، وهذا ما تم طرحه من خلال إستقصاء مجموعة من المهنين و الاكاديميين في الجنوب الشرقي الجزائري، وكذا دراسة تطبيقية من خلال عرضنا لتقرير المراجع الخارجي لشركة خدماتية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي له دور هام من خلال أهم التقارير التي يقدمها و أهم التحاليل التي يقوم بها على نظام الرقابة الداخلية ، والثقة التي يضعه فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من سلامة هذه الأخيرة، والرقابة على تسيير الشركة، وذلك من خلال إبداء رأيه بكل موضوعية وحيادية.

الكلمات الدالة: محاسب خارجي ، نظام، رقابة داخلية، ثقة، شركات التأمين

Abstract

This study aims to show the extent to which the governor of accounts contributes to enhancing confidence in the internal control system through the role the latter played in activating the operation by giving it more credibility and a clear picture; and this was performed through the survey of a sample of professionals and academics in the South-east of Algeria, as well as a practical study through our presentation of the governor's report of a services company.

The study concludes that the governor of accounts has an essential role to play through the major reports he establishes and presents, the most important analysis of the internal control system he conducts periodically, and the confidence the company owners place in him in order to verify and ensure the integrity of the company and control its management; and this of course occurs while expressing his opinion in an objective and impartial manner.

Key words: Governor of accounts, system, internal control, confidence, credibility, societies assurances

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	III
شكر وعرفان	V
ملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري	
مدخل الفصل	6
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي	8
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المراجعة الخارجية	8
المطلب الثاني: تعريف و أنواع و مراحل المراجعة	9
المطلب الثالث: معايير المراجعة الخارجية و فروضها	16
المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للرقابة الداخلية	21
المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية و أنواعها	21
المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية	23
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة	27
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
مدخل الفصل	38
تمهيد	39

المبحث الأول: دراسة ميدانية في شركات التأمين	39
المطلب الأول: نشأة تطوير شركات التأمين	39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين	40
المطلب الثالث:أدوات جمع البيانات	42
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنظام رقابة داخلية في شركة التأمين	44
المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلي	44
المطلب الثاني: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية	47
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA	49
المطلب الأول: عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين SAA	49
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسات و مناقشتها	51
المطلب الثالث : تحسينات المقترحة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية	52
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	-

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة عقود التأمين	44
قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية	45
قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالتعويضات النقدية	45
قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب و الأجور	46

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
مكونات نظام الرقابة الداخلية	24
الهيكل التنظيمي لشركة التأمين	40

المقدمة

توطئة

شهد العالم تحويلات جذرية في مطلع القرن التاسع العشر خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للشركات التي تميز بظهور التكتلات مما جعل المراجعة الخارجية و الرقابة الداخلية فيها أساسيات وذات أهمية و لهذا اضطرت الدول إلى وضع قوانين و تشريعات تنظم هذه المهنة الحساسة.

ولقد عرفت المراجعة الخارجية عدة توجهات من حيث الأنشطة التي تقوم بها و مثال ذلك مراجعة التموينات مراجعة المخزونات مراجعة الشراء و مراجعة البيع

إن المراجعة الخارجية تعتبر من بين الأدوات الأساسية و الضرورية التي لابد من العمل بها داخل الشركة حيث تعتبر أداة رقابية إدارية تتحقق من سلامة الإجراءات و النظم الداخلية المطبقة في الشركة وهي تقدم خدمات إلى الإدارة العليا حتى تساهم في ترشيد القرارات الإدارية

و الجزائر إحدى الدول التي اهتمت بالمراجعة الخارجية مؤخرا و حاولت إعطاء إطار قانونيا تمثل في المصرف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين حيث تعتبر المراجعة الخارجية أداة للتحقق من مجموع التقنيات و المعلومات التقيمية لاختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية .

وبغية الإلمام بحيثيات هذا الموضوع والخوض فيه بصفة مفصلة، سنحاول من خلال دراستنا الإجابة عن الإشكالية التالية:

طرح الإشكالية:

إلى أي مدى تساهم المحاسبة الخارجية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يمكن المراجعة الخارجية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين
- ما هي مقومات نظام الرقابة الداخلية و تأثيرها على تسيير شركات التأمين
- هل تعتبر المراجعة الخارجية في آلية من آليات تعزيز الرقابة الداخلية

الفرضيات :

- يقيم نظام الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق و أساليب معدة مسبقا يتم إتباعها
- تقوم المراجعة الخارجية في الشركة من اكتشاف المخاطر الرقابة و تصحيحها
- المراجعة الخارجية من أهم الآليات المساهمة في تعزيز التسيير ونقص المخاطر الرقابة

أسباب اختيار الموضوع :

1. الميول الشخصية والتوسع في المراجعة الخارجية .
2. محاولة إبراز الدور الفعال الذي تقوم به المراجعة الخارجية الجيدة في شركات التأمين.
3. نقص وعي الشركات الجزائرية حول أهمية المراجعة الخارجية
4. لفت انتباه مسيري شركات التأمين لكيفية تجنب المخاطر الرقابية بالطرق المشروعة و بالتالي الاستمرارية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطن
5. تأثير المراجعة الخارجية على شركة الاقتصادية و مدى اعتبار مراجعة الخارجية كعنصر في تعزيز نظام رقابة الداخلية

أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى هدف الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة يمكن تحديد معالم و أهداف الدراسة بشيء من التفصيل من خلال النقاط التالية :

1. يعمل هذا الموضوع على إبراز المهام والوظائف الملقاة على عاتق المراجعة الخارجية
2. محاولة معرفة كيف تساهم المراجعة الخارجية في تحسين تسيير داخل بالشركة
3. تخفيف الأعباء التي ترهق كاهل الشركات الاقتصادية
4. لاستفادة من الامتيازات التي تمنحنا إياها المراجعة الخارجية
5. محاولة إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في إبداء عدالة ووضوح المعلومات التي تتضمنها في الحد من خطر الرقابة الداخلية و الانحرافات داخل الشركة

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة و المتمثلة في :

1. محاولة إبراز أهمية المراجعة الخارجية في الشركة الاقتصادية.
2. توضيح أثر تقرير المراجع الخارجي على الشركة وضرورة تبيان أهميته باعتباره الركيزة الأساسية لأي شركة تطمح للبقاء
3. تساعد هذه الدراسة وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي وقراءة لدراسات السابقة والثاني يقوم على منهج دراسة الحالة باستخدام الوثائق والمقابلة.

هيكل الدراسة :

لمعالجة الإشكال المطروح، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، قسم (فصلين) نظري و تطبيقي بعد المقدمة مقسمة كالتالي:

- **الفصل الأول:** ويتضمن الإطار النظري للمراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية من حيث مفاهيمها الأساسية وأهدافها و دورها في الشركات الاقتصادية في شقه الأول و سوف نقوم بتخصيص الجزء الثاني من هذا الفصل إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.
- **الفصل الثاني:** بعد التعرض إلى دراسة حالة تتعلق بنظام المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في الشركة من خلال عرض و قراءة في نتائج الدراسة.
- **الخاتمة :** بعد التعرض إلى ما سبق سوف نقوم بعرض خاتمة تتضمن حوصلة حول الموضوع.

الفصل الأول

الجانب النظري والتطبيقية

مدخل الفصل

نظر إلى وظيفة المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة الشركة، لهذا سوف نستعرض الجوانب الموضحة للمراجعة الخارجية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للرقابة الداخلية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد

ينظر إلى وظيفة المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة الشركة، لهذا سوف نستعرض الجوانب الموضحة للمراجعة الخارجية حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية .

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المراجعة الخارجية

المطلب الثاني: تعريف و أنواع و مراحل المراجعة

المطلب الثالث: معايير المراجعة الخارجية و فروضها

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

سنتناول في هذا المبحث التدقيق الخارجي وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المراجعة الخارجية

من العصر القديم حتى سنة 1500م : في أوائل هذه الفترة التي كانت تهتم بجرد المخزون السلعي ، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر، كما تميزت هذه الفترة التحقيق عن طريق الاستماع ، أي استماع الشخص الذي يقوم بممارسة هذه العملية واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال الفلاحين. [1]

الفترة ما بين 1500م و1850 م: تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، ولعل ما يمكن استخلاصه منه هذه الأخيرة هو انفصال ملكية الشركة عن إدارتها وازدياد الحاجة للمحققين . كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولم تكون بصورة متطورة 2كما هو مستعمل حاليا، وظهور نوع من الرقابة الداخلية عن المشاريع.

الفترة ما بين 1850 و1950 م : إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والانفصام التام والنهائي بين الملكية والإدارة وظهور الحاجة لمالكي الشركات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قوانين تقر . [2]

ضرورة اعتماد مدققي الحسابات لتدقيق الشركات المساهمة

أما بالنسبة لأهداف المراجعة الخارجية في هذه الفترة يمكن إبرازها في النقاط التالية :

- اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية
- اكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية

الفترة من 1950 م إلى يومنا هذا : ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، والاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرق المدقق اعتمادا كبيرا في عملية التدقيق، وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختياري، أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق، كما أصبح الهدف الرئيسي

[1] – أمين عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير إجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 1996 ص 14

[2] - LIONEL COLLINS, Gérard Valin, Audit et Control interne « Aspects Financiers, Opérationnels et stratégiques » 4ème édition dallos, Paris, 1992, P17.

للتدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للشركة على النتائج المسجلة.[1]

المطلب الثاني : تعريف و أنواع و مراحل المراجعة

تعريف المراجعة الخارجية:

يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها الفحص الإنتقادي المحايد للدفاتر والسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقرير المالي للمنشأة خلال فترة معينة.[2]

وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمون، المستثمرين، والبنوك. [3]

ومنه ت الداخلية والخارجية بأنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناه المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة.

كما تهدف إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة. [4]

وعرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية : **"Association Accounting American "** هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. [5]

[1] أمين عبد السلام إشتيوي، المرجع السابق، ص14 .
[2] - أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ص ص ، 17.
[3] - محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط ، 1 2006 ،ص30.
[4]- محمد السيد سرايا، المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ،ص 39.
[5] - محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص 29.

يمكن أن نقول بأن المراجعة الخارجية هي التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول و الرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة(المساهمون، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب وهيئات أخرى) .[1]

أنواع المراجعة الخارجية :

المراجعة من ناحية الإلزام القانوني: تنقسم المراجعة حسب هذا التقسيم إلى قسمين: [2]

مراجعة إلزامية:

وهي المراجعة الملزمة بنص القوانين ضرورة تعيين مراجع الحسابات، أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع الحسابات قانوني للشركة يتولى مراجعة حساباتها وقوائمها المالية وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح مراقب الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين في الشركة قرار تعيينه وتحديد أتعابه.

ومن ناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة مراجعة حساباتها عن طر يق مراجع قانوني متخصص.

وفي هذا المجال تظهر المراجعة الإلزامية واضحة بالنسبة للهيئات والشركات العامة ووحدات الجهاز الإداري في الدولة والتي تقضي جميع القوانين المنظمة لها بذلك، وغالبا تتولى تدقيق ومراجعة أنشطة هذه الوحدات والهيئات والشركات العامة والأجهزة الرقابية المتخصصة في كل دولة ومثال ذلك الجهاز المركزي في مصر وديوان المحاسبة في لبنان وديوان المراقبة العامة في السعودية وغيرها من الدول.

[1] - مسعود صديقي(09-08 مارس 2005)" (انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ص25.

[2] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص ص ، - 191. 190

مراجعة اختيارية:

وهي التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، وهناك بعض المراجعات التي قد تطلبها الشركة من المراجع الخارجي لتحقيق غرض ما أو للتحقق من أمر معين أو اتخاذ قرار معين بناء على نتيجة المراجعة ومثال ذلك.

- ❖ مراجعة عمليات الخزينة في فترة معينة
- ❖ مراجعة و تدقيق حسابات وعمليات المخازن المختلفة
- ❖ مراجعة بعض عمليات الشراء دون غيرها أو عمليات البيع دون غيرها

و من ناحية أخرى ورغم أن العديد من الشركات الخاصة لا تلزمها قوانين معينة بعملية المراجعة إلا أنها في الغالب تتفق مع مراجعين قانونيين لفحص ومراجعة دفاترها وحساباتها وهذا بهدف تحقيق ما يلي:

- ➢ الاطمئنان على سلامة ما تم من عمليات وما تحقق من نتائج .
- ➢ كسب ثقة الأطراف الخارجية التي تتعامل مع الشركة مثل البنوك والموردون إلى غير ذلك.
- ➢ تسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية وكسب ثقتها وخاصة الأجهزة الضريبية في الدولة والتي تأخذ في الاعتبار عند تقدير وضبط الضريبة ما إذا كانت حسابات الشركة ودفاترها قد تمت مراجعتها من قبل مراجع قانوني وتم اعتمادها أم لا.
- ➢ لحفاظ على سلامة المركز المالي للشركة وسمعتها التجارية في مجال نشاطها.

المراجعة من ناحية نطاق المراجعة

وتنقسم المراجعة إلى نوعين هما المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية: [1]

مراجعة كاملة: وهي التي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في الشركة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن تكون هناك مراجعة وتدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية:

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها .
- جميع الحسابات في دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها .
- جميع المستويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة .

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص -192. 193.

يلجأ المراجع الخارجي إلى إتباع أسلوب المراجعة الكاملة في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية غير مرضية مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب المراجعة الكاملة لتنفيذ برنامج عمله .

المراجعة الجزئية: وهي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال فترة معينة محددة، ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع:

- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها
- عمليات أيام معينة دون غيرها
- عمليات أسابيع أو شهور معينة دون غيرها
- عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات إلى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات

و عمليات المراجعة التي يتولاها المراجع، وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

- ✓ لا يجب على المراجع إطلاع المسئولين في الشركة موضوع المراجعة على طبيعة العمليات التي قام باختيارها
- ✓ لا يجب على المراجع استخدام نفس العمليات وبنفس الأسلوب عند القيام بمراجعة عمليات نفس الشركة مرة أخرى
- ✓ على المراجع أن يكتب في تقريره تفصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها ومراجعتها حتى لا يتعرض لأي مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم يقم باختيارها

المراجعة من ناحية التوقيت:

تنقسم المراجعة وفقا لهذا المعيار إلى مراجعة مستمرة و مراجعة نهائية: [1]

المراجعة المستمرة: وهي المراجعة التي تتم لعمليات الشركة خلال السنة المالية سواء كانت بطريقة منتظمة (أسبوعيا) أو غير منتظمة خلال أيام معينة على مدى الفترة، وهذا النوع من المراجعة يتبعه المراجع بصفة خاصة في حالة.

- ما إذا كانت الشركة تتميز بكبر الحجم و عمليات كبيرة ومتعددة .
- توافر عدد كبير من مساعدي المراجع الأمر الذي يمكنهم من التردد على الشركة بصفة مستمرة .
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته، وإتباع المراجعة المستمرة يساعد المراجع على تحقيق العديد من المزايا أهمها:

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص -194- 195.

- متابعة عمليات الشركة أولا بأول وسرعة اكتشاف الأخطاء.
- معالجة الأخطاء بمجرد اكتشافها دون الانتظار حتى نهاية السنة.
- المساعدة في حل أي مشاكل بمجرد ظهورها دون انتظار فترة طويلة.
- المساعدة في زيادة نطاق الفحص والتدقيق.
- الانتهاء من عملية المراجعة في وقت مناسب دون الانتظار حتى نهاية السنة المالية.
- المساعدة على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وبشكل منتظم على مدار السنة المالية.
- المساعدة في انتشار عمل المراجعة والفحص والمتابعة داخل مكتب المراجعة على مدى السنة المالية مما يتيح فرصة التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من المراجعين حديثي العهد بالمراجعة أو حديثي التخرج.

كما قد يترتب على إتباع أسلوب المراجعة المستمرة بعض المشاكل والعيوب ومنها :

- قد يحدث نوع من التلاعب في الدفاتر والسجلات التي قام المراجع بفحصها بعد أن ينتهي المراجع من مراجعتها، ذلك أن المراجع لن يقوم بإعادة مراجعة ما قام بمراجعته مرة أخرى
- قد يؤدي تردد المراجع بصفة دائمة ومستمرة للفحص ولمراجعة الأعمال إلى ارتباك العمل بين العاملين في الشركة خاصة إذا قام بزيارتها في أوقات غير مناسبة
- كثرة تردد المراجع على الشركة بصفة مستمرة قد تنشئ علاقات صادقة بين المراجع ومساعديه وبين العاملين في الشركة مما قد يؤدي في بعض الأحيان على مبدأ صفة الحياد التي يجب أن يتمتع بها المراجع ومساعديه.

المراجعة النهائية: هي المراجعة التي تبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها ومن إعداد قوائم الحسابات الختامية، بحيث يتفرغ المراجع أو بعض مساعديه فترة زمنية معينة (أسبوع أو أسبوعين مثلا) بعد انتهاء السنة المالية للشركة ليتولى خلالها فحص ومراجعة حسابات وعمليات الشركة للتأكد من أن ما تحقق من نتائج يعبر تعبيرا صادقا عما أنجز من أعمال، وليقوم بعد ذلك بإعداد تقرير المراجعة المطلوب.

تحقق المراجعة النهائية مزايا معينة بالنسبة للأطراف المختلفة من أهمها ما يلي:

يفضلها الكثير من المراجعين الذين يتعاملون مع العديد من الشركات والشركات، حيث أن ارتباطاتهم المتعددة لا توفر لديهم الوقت الكافي لممارسة أسلوب المراجعة المستمرة .

- ❖ يفضلها المراجع لأنها تتيح له الفرصة لتنسيق الوقت بينه وبين مساعديه .
- ❖ تصلح لمراجعة عمليات و حسابات الشركات صغيرة الحجم والتي لا تستغرق وقتا طويلا
- ❖ يفضلها المراجع في حالة قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة واطمئنانه إلى أنه نظام قوي وحيد وخاصة مع وجود إدارة فعالة للمراجعة الداخلية

أما عن أهم العيوب التي تنتج من إتباع هذه الطريقة من المراجعة الخارجية فهي تتمثل فيما يلي:[1]

- تعتبر مراجعة غير شاملة في الغالب لأن المراجع يختار عينات من كل نوع من العمليات ويترك باقي العمليات دون مراجعة
- لا تصلح للشركة كبيرة الحجم فقد تستغرق المراجعة وقتا طويلا يزيد عن الحدود المتعارف عليها
- يغلب عليها الأسلوب العلاجي وليس الوقائي لأنها تعمل على كشف الأخطاء والانحرافات بعد وقوعها فعلا وبعد انتهاء السنة المالية

وحتى يمكن التغلب على هذه المشاكل عند ظهورها أو غيرها يتطلب الأمر تدعيم نظام المراجعة إدارتها الداخلية أو العاملين فيها والذين يتولون مراجعة عمليات الشركة أولا بأول وبصورة مستمرة ومنتظمة.

ومن ناحية أخرى ووفقا للعرف الجاري والقواعد العملية لعلم المراجعة فإن على المراجع أن يقوم بداية وقبل قيامه بتنفيذ برنامج مراجعته بتقييم نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في الشركة حتى يتأكد من قوته وفعاليته وبالتالي يستطيع إتباع أسلوب المراجعة النهائية .

وبصفة عامة يمكن القول أنه عند إتباع أسلوب المراجعة المستمرة أو النهائية ولزيادة فاعلية المراجعة وعدم الوقوع في الأخطاء أو المشاكل فيمكن للمراجع إتباع القواعد والأسس التالية قو اعد عامة

- يستخدم المراجع إشارات أو علامات خاصة به .
- أي نتائج أو مجاميع هامة أو أرصدة هامة ذات حساسية معينة يسجلها المراجع في مذكراته لحين الحاجة إليها عندما تكون هناك ضرورة.
- من حق المراجع الاحتفاظ بنسخة من الكشوف أو التقارير الهامة والتي يخشى التلاعب فيه ليرجع إليها عند الحاجة .
- على المراجع أن لا يراجع الرصيد في حسابات الأستاذ العام إلا في نهاية السنة المالية حتى يمكنه اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات.

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص .198.

المراجعة من زاوية الفحص أو حجم الاختبارات : [1]

تنقسم المراجعة حسب هذا التقسيم إلى نوعين:

أ- **المراجعة الشاملة:** تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات الشركة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب الشركة والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند المراد مراجعته .

ب- **المراجعة الاختيارية:** يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على الكل أو مجموع المفردات (المجتمع)، غير أن هذا النوع يتجلى خاصة في الشركات الكبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيه المراجعة الشاملة لكل العمليات، لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية، و من ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة .

وما دام المراجع يهدف من وراء فحص البيانات والسجلات المحاسبية إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير المعلومات المحاسبية عن الوضعية الحقيقية للشركة، فإنه لا بد من القيام بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية .

- المعاينة على أساس التقدير
- المعاينة على أساس القبول أو الرفض
- المعاينة الاستكشافية

ونشير إلى أن الحكم الصادر عن مراجعة العينة قد لا يكون ممثلا للمفردات وهذا راجع للمشاكل التالية:

- ❖ عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل
- ❖ عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة
- ❖ الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع

المطلب الثالث : معايير المراجعة الخارجية و فروضها

تنقسم معايير المراجعة الخارجية إلى ثلاثة معايير، وهي :

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق، ص ص - 196. 197

المعايير العامة:

وهي التي تهتم بالتأهيل العلمي للمراجع وصفاته الشخصية وعلاقة ذلك بجودة أدائه، ويجب على المراجع أن يستوفي هذه المعايير قبل التعاقد على مهمة المراجعة، وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاث. [1]

أ- التأهيل العلمي والعملي:

ويعني أن المراجع يجب أن يتمتع بقدر مناسب من التعليم والخبرة، ويحصل المراجع على مستوى التعليم المطلوب من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ونظرا لأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يستخدمها المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد تم عرضها بصدق وعدالة فإنه من المنطقي أن يكون المراجع حصل على مستوى تعليمي جيد في مجال المعرفة المتعلق بالمحاسبة، أيضا فإنه كأي فرع من فروع المعرفة من حيث التطور والتحديث، فيجب على المراجع متابعة التطورات الحديثة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى التعليم الرسمي المطلوب للشخص الذي يزاول مهمة المراجعة فإنه لن يكون كافيا وحدة لإبداء الرأي، حيث أن إجراءات المراجعة تتطلب قدرا من الحكم الشخصي، وهذا ما يدعونا للقول بأن الخبرة مطلوبة لتمكين المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة، وفي هذا الشأن يجب على المراجعين في كافة المستويات أن ينالوا قدرا من التدريب كافيا ومناسبا للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يرتفع مستوى التدريب كلما ارتفع هذا المستوى.

ب- الاتجاه العقلي المحايد والمستقل:

يتطلب هذا المعيار ضرورة أن يتمسك المراجع باستقلاليته وحياديته حتى تتحقق الموضوعية في أداء مهمته ودون تحيز، ومعروف أن استقلال المراجع يمثل حجر الأساس بالنسبة لمهنة المراجعة، ومن ثم يجب تأكيد هذا المفهوم في برامج تدريب المراجعين فضلا عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة.

وترجع أهمية استقلال المراجع كونه يصدر تقريرا (كمنتج نهائي لعملية المراجعة) يفترض أن يتضمن رأيا غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، فمن الضروري أن يتوفر للشخص الذي يفحص القوائم المالية قدرا من الاستقلال بحيث

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ص، .38.

لا تكون له علاقات بالإدارة أو الوحدة الاقتصادية محل المراجعة يمكن أن يحقق من ورائها منافع شخصية إذا لم تكون تلك القوائم المالية معدة بشكل عادل وصادق، ويمارس المراجع مسؤوليته بقدر من الاستقلال خلال الخطوات التالية:

- كتابة برنامج المراجعة؛
- جمع أدلة الإثبات في المراجعة؛
- كتابة تقرير المراجعة؛

وعلى الرغم من أن العاملين لدى العميل (بما في ذلك المراجعين الداخليين) قد يساعدون المراجع الخارجي في جمع أدلة الإثبات فإن أي مهمة من مهام المراجعة تتطلب ممارسة حكم وتقدير مهني يجب أن لا تفرض للغير.

ت- العناية المهنية الواجبة:

يرتبط هنا المعيار بالتزام المراجع تجاه الطرف الثالث فضلا عن التزامه تجاه العميل ويقصد بمفهوم بذل العناية المهنية الواجبة التزام.

معايير العمل الميداني:

وهي معايير تمثل إرشادات لازمة تحكم العمل الميداني للمراجع وتنحصر هذه المعايير في ثلاث : [1]

أ- التخطيط والإشراف الكافي:

ويعني هذا المعيار ضرورة التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، وكذلك التعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع خلال كافة مراحل المراجعات، فمن ناحية البدء في مهمة المراجعة يتطلب الأمر التعاقد على مهمة المراجعة في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، وعمل التخطيط اللازم لإجراء فحص تحليلي تمهيدي يساعد فيما بعد على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماما أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، كما أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل بصورة مبدئية يعد أمرا مفيدا في تحديد مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية والتي سيتطلب مزيدا من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص للأرصدة الناتجة عن النظام في هذه الحالة.

[1] - بد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع نفسه، ص 39.

ب- الدراسة الكافية لنظام الرقابة الداخلية للعميل:

تبرز أهمية هذا المعيار من معايير العمل الميداني في أنه يساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لعناصر القوائم المالية، فالمراجع لا يمكنه مراجعة كافة العمليات بنسبة 100%ولكنه يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، ومن ثمة يكن للمراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تخفيض اختباراته إذا كان هذا النظام يعمل جيدا وبصورة فعالة، والعكس في حالة ضعف النظام الرقابي وما يترتب عليه ضرورة توسيع الاختبارات.

ت- كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:

يتطلب هذا المعيار ضرورة جمع أدلة إثبات كافية التي توفر أساسا معقولا لإبداء رأيه في القوائم المالية، ويستطيع المراجع تبرير كافة قراراته طالما كانت مدعمة بأدلة إثبات كافية وملائمة، ويمكن القول ن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، من ناحية أخرى يستخدم المراجع نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم عملية فحص عناصر القوائم المالية، كذلك يجب على المراجع أن يقيم مدى صلاحية هذه الأدلة أي مدى جودتها شأنها شأن كميتها، فكلاهما يسعد على الاقتناع بالدليل.

معايير إعداد التقرير:

نظرا لأن تقرير المراجع يعتبر المنتج النهائي والأساسي لعملية المراجعة من حيث أنه يتضمن المعلومات التي يرغب المراجع إبلاغها للأطراف المعنية، فإنه من المهم أن يعكس ذلك بطريقة منظمة، وفي هذا الشأن توجد أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة:[1]

أ- إعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها :

وهذا هو المعيار الأول في إعداد التقرير حيث يتطلب أن ينص التقرير على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع نفسه، ص .40

وذلك لأن تلك المبادئ تستخدم كمعيار في حد ذاته يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم.

ب- ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية عليها :

يعني هذا المعيار ضرورة أن يبين تقرير المراجع ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق، وجدير بالذكر أن إشارة تقرير المراجع إلى مسألة ثبات واتساق تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إنما يهدف إلى تأكيد خاصية المقارنة بين القوائم المالية، للفترات المتتالية، من ناحية أخرى لو كان هناك مبرر لحدوث تغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية فإن ذلك يتطلب الإشارة بصورة واضحة في تقرير المراجع

أ- الإفصاح الكافي والمناسب للمعلومات:

يتطلب هذا المعيار ضرورة إفصاح المراجع بتقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة عرض القوائم المالية إذا كانت مثل هذه المعلومات قد أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات المرفقة لها بواسطة معديها، فالإفصاح المناسب مفترض في القوائم المالية ما لم يشير تقرير المراجع إلى خلاف ذلك .

يهدف نظام المعلومات إلى تمكين جميع أولئك الذين يتخذون القرارات والترتيبات اللازمة للعناصر التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذلك تؤثر بيئة أنظمة المعلومات.[1]

- الإجراءات المطبقة من طرف المدقق للحصول على معرفة كافية للأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية .
- لأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتأصلة والمرتبطة بالمراقبة التي تسمح للمراجع بتقييم خطر المراجعة .
- تصميم وتنفيذ الإجراءات الإخبارية ومراقبة الظروف الضرورية للوصول إلى هدف المراجعة.

[1] - فايز سايح (14 -13)ديسمبر 2011" (انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية) IFRS-IAS)والمعايير الدولية للمراجعة ISA) ،)جامعة البليدة، ص05.

ب- التعبير عن الرأي:

يتطلب هذا المعيار ضرورة أن يتضمن التقرير رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، كما يمكن أن يمتنع عن إبداء هذا الرأي، فإذا أبدى المراجع رأيا في القوائم المالية فيمكن تصنيف هذا الرأي حسب نوعه فقد يكون رأيا غير متحفظ (تطبيق) أو غير متحفظ مع إبداء ملحوظة معينة، أو متحفظ، أو سلبي، وكل نوع من أنواع الرأي له ظروف خاصة يجب توفرها عند إصداره، وهو ما سوف يناقش تفصيليا في فصل مستقل عن تقرير المراجع في هذا الكتاب، من ناحية أخرى فإنه في حالة الامتناع عن الرأي يجب أن يوضح المراجع أسباب امتناعه، وبصفة عامة يتوقف رأي المراجع على نطاق مهمة المراجعة ونتائج فحصه. والجدول التالي يلخص تلك المعايير. [1]

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للرقابة الداخلية

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية و أنواعها

تعددت المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية فالبعض يضع تعريفا لها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها، والبعض الآخر يعتبرها وظيفة إدارية بحتة . ومما يجدر بنا الإشارة إليه أن كلمة الرقابة هي كلمة مترجمة من اللغة الأمريكية إلى اللغة الفرنسية، ثم من الفرنسية إلى العربية، وكانت هذه الترجمة بعيدة عن معناها الحقيقي إذ أن أصحاب « ANGLOSACTION»والذين هم أهل هذا المصطلح يقصد التحكم «MAITRISER »(والقيادة « PILOTER» بمعنى التأكد من أن الموارد المتحصل عليها قد تم استعمالها بنجاح وربح، ولما ترجمت إلى الفرنسية أصبح يقصد بها المراقبة « CONTROLE » أي مراقبة الشرطي بمعنى لا يثق في أحد، وكل الموظفين هم محل شبهة ويجب محاربة غشهم والقبض عليه متلبسين، أما عند ترجمتها إلى العربية فأصبح معناها المراقبة. [2]

التعريف الأول: حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية. "نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في الشركة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع السابق، ص 41.

[2] HAMINI Allel, Le Contrôle Interne et L'Elaboration du Bilan Comptable, OPU, 1993, P23.

الحياة والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، إجراءات نشاطات الشركة من أجل الإبقاء على دوام العناصر ويبرر ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق و السابقة. [1]

التعريف الثاني: " الرقابة الداخلية هي مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعه المنشأة بقصد حماية 3 مجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية" [2]

التعريف الثالث: "الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية لكافة الطرق و الأساليب التي تتبعها الشركة من أجل إمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية حماية أصولها وتحقيق دقة وا وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإداري . [3]

التعريف الرابع : "نظام الرقابة يعبر عنه بخطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المنسقة التي تستخدمها إدارة الشركة بحماية أصولها ، ولضمان وسلامة البيانات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها ، وزيادة 5الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوع. [4]

التعريف الخامس: يعرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي الرقابة الداخلية على النحو التالي :

تشتمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المنشأة بقصد حماية الأصول ، وضمان دقة البيانات المحاسبية ، ورفع وتحفيز الكفاءة الإنتاجية ، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإداري .[5]

وهناك عدة أنواع للرقابة الداخلية، نذكر منها : [6]

- رقابة المنع: تهدف إلى منع الخطأ أو الغش قبل حدوثه
- رقابة الاكتشاف: تهدف إلى اكتشاف الخطأ بعد حدود.
- رقابة التصحيح: تهدف إلى تصحيح الخطأ الذي اكتشف بواسطة رقابة الاكتشاف .
- رقابة التوجيه: تهدف إلى الحصول على نتائج إيجابية من برامج معينة وضعت لهذا الغرض.

[1] - محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المرجع السابق، ص 83.

[2] - عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط ، 1 2009 ،ص 46.

[3] - السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008 ،ص85.

[4] - حمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992 ،ص 68 .

[5] وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010 ،ص81.

[6] - عطاالله أحمد سويلم الحسبان ال، مرجع السابق، ص 54.

أقسام نظام الرقابة الداخلية.

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع هي: [1]

الرقابة الإدارية:

وتهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة. ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج وبرامج التدريب وغير ذلك .

الرقابة المحاسبية :

وتهدف إلى اختبار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها. وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات مراقبة إجمالية وتجهيز موازين مراجعة دورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها .

الضبط الداخلي :

ويهدف إلى حماية الموجودات من السرقة أو الضياع أو التلف. ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات، وفصل الواجبات المتعارضة حيث يسير العمل وتنفذ المعاملات بصورة تلقائية مستمرة، مع مراعاة عدم إناطة تنفيذ عملية كاملة من بدايتها إلى نهايتها لموظف واحد دون أن يراجع عمله من قبل موظف آخر ضمانا لسلامة سير العمل ولتدارك الأخطاء .وتتأثر بيئة الضبط الداخلي بالهيكل التنظيمي للمنشأة والرقابة والإشراف الإداري والموظفين في المنشأة .

المطلب الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية

تشمل هذه المكونات لنظام الرقابة على:

1- بيئة الرقابة:

تعتبر البيئة الرقابية أساس للمكونات الأخرى، وتعمل فيها لتحقيق نظام رقابي فعال، وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة، ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا من مفهوم وأهمية الرقابة والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة .

وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي تتكون منها الرقابة إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم الشركة نفسها.

وتتمثل تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، القيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع

[1] - 3خوري، نعيم، الرقابة الداخلية في البنوك والشركات المالية، مجلة المدقق، العدد29 ،عمان، 1996 ،ص 8.

العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي وتجنب العاملين والشركة في نهاية الأداء والسلوك غير الأخلاقي وفلسفة الإدارة في وضع معايير وسياسات لتشجيع الأداء والسلوك الأخلاقي، أما بالنسبة للعوامل المكونة لبيئة الرقابة والمرتبطة بتنظيم الشركة نفسها فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطة والمسؤولية، وتتمثل باقي العوامل في سياسات الشركة وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وكيفية تنفيذهم لواجباتهم، ولكن يمكن القول أن من أهل العوامل المكونة لبيئة الرقابة وهي مدى تفهم الإدارة والعاملين بالشركة وكيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية والأمانة بصفة عامة .

2- تقييم المخاطر:

يهتم هذا بتحديث وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة.

3- أنشطة الرقابة:

وتتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تأكيد معقول بخصوص إدارة المخاطر بفعالية، وتتعلق تلك الأنشطة بالرقابة على أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، و التشغيل، والرقابة على إعداد التقارير المالية، والرقابة على الالتزام.

وتهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بمتابعة تشغيل الشركة، بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق بها، أما أنشطة الرقابة على الالتزام فإنها تهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبقها الشركة .

4- المعلومات والاتصال:

يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف الشركة، والوصول إليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالشركة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بإعداد التقارير المالية بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

5- المتابعة:

يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، ويعتمد نطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة، والمخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية.[1]

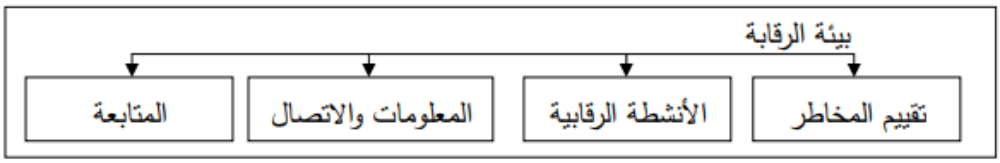

شكل رقم 1 : مكونات نظام الرقابة الداخلية

المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

توجد عدة طرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعلى المراجع أن يختار إحدى هذه الطرق مراعيا في ذلك طبيعة وحجم الشركة ونشاطها ومن أهمها ما يلي: [2]

1- قوائم الاستقصاء :

وتتضمن هذه القوائم مجموعة من الأسئلة، موضوعة بعناية ودراسة، بحيث تتناول جميع نواحي النشاط داخل الشركة، وتوزع على العاملين لمعرفة ردودهم، ثم تحلل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة، وتكون تلك الأسئلة مقسمة إلى أجزاء يخصص كل منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط، وتصمم هذه الأسئلة بطريقة يمكن معها الإجابة بنعم أولا، حيث أن النفي قد يعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية، بينما الإجابة بـ"نعم" تدل على إتباع الإجراء السليم .

2- التقرير الوصفي(المذكرة المكتوبة) :

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الإجابة على أسئلتها مملة وروتينية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة .

---

[1] عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص 133 .

المصدر: فتحي رزق السوافيري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002 ، ص 18.

[2] - لحسن بوبعاية، دور المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين ومراقبة حركة المبيعات في الشركة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014/2013 ،ص 26

وتبعا لطريقة المذكرة المكتوبة، يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طر يق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، الملاحظة، الاختبار، الاستفسار وكذلك عن طريق السندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة .

وتكتب المذكرة تبعا لطريقة تنظيم عملية التقييم، ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند، ومن ثمة يستحسن مواطن الضعف إن وجدت والتي يجب أن يأخذها في الاعتبار عند فحصه واختباره لتلك البنود.

3- **المقابلات** : يقوم المراجع فيها بإجراء مقابلات مع الموظفين، وذلك بعد أن يتم تحديد موعد معهم ويكون موضوع المقابلة أسئلة يقوم المراجع بطرحها ليتلقى أجوبة شفهية تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية .

4- **شبكة تحليل المهام** :عبارة عن جدول ذو مدخلين تمثل الأسطر فيها الوظائف بينما الأعمدة الأشخاص المكلفين بهذه الوظيفة ليتم الربط بين الوظيفة والشخص المكلف بها.

5- **خرائط التدفق** :

خرائط التدفق رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل الوثائق والمستندات، التقارير والمسؤوليات ومناصب العمل، ومسار تدفقها داخل التنظيم، أي ترجمة جميع الإجراءات المتبعة في الشركة، كما يتم من خلالها إظهار الدولة الكاملة لكل مستند أو سجل فتسمح بذلك من فهم نظام الرقابة الداخلية، وكذلك إلى إيصال وصف النظام إلى من بهمه الأمر والمساعدة في تقييم هذا النظام.

6- يجب مراعاة عند إعداد الخرائط شمولها لثلاثة عناصر أساسية.

أ- **الرموز:** لا بد من استخدام مجموعة من الرموز للتعبير عن المفردات والخطوات والأعمال التي تؤدى ويجب وضع لكل رمز تعريف، يوضح كيفية استخدامه .

ب-**خطوات التدفق:** تستعمل لإظهار كيفية الربط بين السجلات والمستندات، ويمكن التفريق بين نوعين من هذه الخطوط، يتمثل النوع الأول في خطوط متواصلة للتعبير عن تدفق المستندات والنوع الثاني في خطوط متقطعة يعبر عن تدفق المعلومات.

ت- **مجالات المسؤولية:** ظهر خريطة التدفق مجالات المسؤولية في شكل أعمدة، أو قطاعات رأسية يتم تدفق المستندات أفقيا خلالها (من اليسار إلى اليمين) .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد من البحوث والدراسات المتاحة في مجال محافظة الحسابات وكذلك الرقابة الداخلية، واتضح من خلال استعراض هذه الأبحاث والدراسات تركيز الكثير منها على دراسة مسؤوليات محافظ الحسابات ومهامه في جانب الرقابة المحاسبية، كما أنها تركز على الرقابة الداخلية كمفاهيم فقط وسيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لأهم الدراسات السابقة و التي كانت في حدود الباحث:

الفرع الأول: الدراسة المتعلقة بالمحاسب الخارجي

1- دراسة شريقي عمر 2012، مسؤولية محاسب خارجي" دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 12 لسنة 2012". [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل المسؤوليات المختلفة التي يواجهها المح في الجزائر المحاسب الخارجي ممارسته لمهامه، ومقارنة ذلك مع ما هو موجود لدى الدولتين تونس والمملكة المغربية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- مهنة محافظة الحسابات لها أهمية كبيرة في حماية الاقتصاد الوطني نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تنشرها مختلف الشركات.
- جعل المشرع الجزائري محافظ الحسابات يواجه ثلاثة أنواع من المسؤوليات بمناسبة ممارسة مهنته مثل نظرائه في تونس والمملكة المغربية، وهي مسؤولية مدنية، جزائية وانضباطية.
- ما هو معمول به فيما يخص المسؤولية المدنية والانضباطية هو مشابه كثيرا لما هو معمول به في تونس والمملكة المغربية.
- فيم يخص المسؤولية الجزائية فنرى أن هناك بعض أوجه الاختلاف فيما يخص العقوبات المسلطة على محافظ الحسابات بين البلدان الثلاث، ويرجع ذلك لاختلاف البيئة التي تمارس فيها المهنة.

[1] - شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات1: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 12 لسنة 2012.

تتفق هذه الدراسة مع الدارسة الحالية في تناولها لموضوع محافظ الحسابات إلا أنها اقتصرت على دراسة وتحليل مسؤوليات محافظ الحسابات فقط، بعكس الدراسة الحالية التي تسعى إلى دراسة مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

2- **دراسة رشيدة خالدي، 2016** بعنوان: "**دور تطبيق معايير المراجعة الدولية في تضييق الفجوة التوقعات في المراجعة القانونية في الجزائر**".[1]

تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول، كيف يمكن أن تساهم معايير المراجعة الدولية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة القانونية في الجزائر، ومن الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، إبراز الفائدة من إصدار معايير المراجعة الدولية وكذا أهمية تبنيها، إبراز تطور مفهوم فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر بين ممارسي المهنة ومستخدمي القوائم المالية للشركة، معرفة آراء مراجعي الحسابات في الجزائر حول مدى تأهيل بيئة الجزائر لتبني معايير المراجعة الدولية ،ومدى مساهمتها في تضييق من الفجوة التوقعات في بيئة المراجعة القانونية في الجزائر، ولمعالجة الموضوع اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات الثانوية، واستخدام المنهج التاريخي بغية الوصول فجوة التوقعات، وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، الوجود الفعلي لظاهرة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر، لتبني معايير المراجعة الدولية شريطة تكييف واقع الممارسة المهنية وتعليم و تمهين مراجعي الحسابات، كما خلصت الدراسة إلى أهمية أحد عشرة معيار من معايير المراجعة الدولية لهم الدور المباشر والغير مباشر في تضييق فجوة التوقعات، كما أوصت الباحثة بضرورة الاهتمام بالثقافة المالية والتي تساهم في توعية مستخدمي القوائم المالية بمسؤوليات مراجع الحسابات ، وكذا ضرورة صياغة معايير محلية حيث تكون قاعدة هذه الصياغة معايير المراجعة الدولية.

3- **دراسة عمر ديلمي، 2017** بعنوان: "**نحو تحسين أداء المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية**[2]".هدفت هذه الدراسة إلى قراءة ما تعانيه مهنة المراجعة المالية في الجزائر حاليا من بعض المشاكل، من بينها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية للشركات موضوع المراجعة ونقص كفاءة محاسبي بعض الشركات في معالجة العمليات والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية حسب قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي، كما تحتوي المهنة على بعض النقائص تتمثل في ضعف

[1] رشيدة خالدي ، **دور تطبيق معايير المراجعة الدولية في تضييق الفجوة التوقعات في المراجعة القانونية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة الأغواط ، 2016.

[2] عمر ديلمي، "**نحو تحسين أداء المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية**"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017**

دور المنظمات المهنية في تنظيم المهنة بشكل جيد، بالإضافة إلى حاجة المهنة ا من طرف المراجعين، كما تفتقر المهنة إلى هيئة مستقلة تقوم بتطويرها وتحسينها إلى إطار متكامل لمعايير المراجعة يمكن الاسترشاد والالتزام باستمرار، بالإضافة إلى الاستخدام غير الكفء للأساليب الكمية العلمية كالمعاينة والإجراءات التحليلية وبحوث العمليات من طرف المراجعين لاسيما خلال العمل الميداني. وقد توصل الباحث إلى: يتم تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر من خلال تحسين مستوى التأهيل العلمي للمراجعين عن طريق اعتماد تدريس المناهج الدولية في معاهد تكوين المراجعين وفي الجامعات بالجزائر خاصة ما يتعلق بكيفية تطبيق معايير المراجعة الدولية، وكذلك تحسين مستوى التأهيل العملي عن طريق تجسيد وتفعيل سياسة التربصات للمراجعين بالخارج وإعادة النظر في كيفية منح التراخيص وتنظيم المكاتب، بالإضافة إلى ربط علاقات لمكاتب المراجعة في الجزائر مع مكاتب دولية تعتمد معايير المراجعة الدولية ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحسين وتطوير مهنة المراجعة فيها بالاعتماد على معايير المراجعة الدولية.

4- **دراسة رشيد سفاحلو ، 2017**، بعنوان: " **أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق و المراجعة (IAS) في ظل تبنيه للمعايير الدولية المحاسبية"(IFRS).**[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تبني الجزائر إلى معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وذلك عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بات من الضروري التفكير في إصلاح نظام المراجعة، وهو فعلا ما حصل منذ صدور القانون 10-01 المنظم للمهنة، و تبعه المرسوم التنفيذي 11-202 الذي نص على تطوير محليا معايير تقارير محافظي الحسابات، و التي يتم تطبيقها إلى غاية 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التبيين الضمني للمعايير الدولية للمحاسبة من طرف الجزائر عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولتبين ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للتدقيق و المراجعة (IAS)، وإبراز مدى التوافق الموجود حاليا بين الدقيق في الجزائر و المعايير الدولية للتدقيق ثم محاولة استنتاج الطريقة المناسبة لجعل هذا التكييف ممكنا.

[1] **رشيد سفاحلو، "أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق و المراجعة (IAS) في ظل تبنيه للمعايير الدولية المحاسبية(IFRS)**. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي السنة الجامعية 2016-2017؛

توصل الباحث في نهاية الدراسة بأنه كان من الحسن أن تتبنى الجزائر المعايير الدولية مباشرة بموجب قانون حتى تتفادى المشاكل و الصعوبات الناجمة عن تبني الضمني لها، وبينت أن هناك توافقا جزئيا بين المراجعة في الجزائر و المعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي الشروع في تطبيق تلك المعايير يلقى قبولا واسعا من طرف الممارسين، و الطريقة المقترحة من طرف أفراد العينة من أساتذة جامعين و مهنيين من خبراء محاسبين و محافظي حسابات، هي تبني جزء من تلك المعايير و تطوير محليا الجزء الباقي منها، باستثناء الخبراء المحاسبين الدين فظلوا التبني الكامل لها.

5- **دراسة (Kenny and K. chan, 2000)** بعنوان: "**Auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines**".[1]

سعت الدراسة إلى معالجة التغيرات والتطورات المتلاحقة في المجال الاقتصادي والمالي للصين وزيادة الاستثمارات الحالية التأثير الواضح لإعادة النظر بشأن تطوير وتحديث النظام المحاسبي والمالي للدولة ليتواكب ويتفق مع الممارسات والإصدارات الدولية المختلفة والمرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وتوفير كل المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث المهنة وتحسين نوعية المعايير لجمهور المحاسبين القانونيين في الصين، وأوضحت الدراسة أهم الأسباب والدوافع لإنشاء معايير مراجعة في الصين وتتمثل هذه الدوافع:

- التزايد المتسارع في عدد من المشروعات الخاصة وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في الصين مما يتطلب نوع من التطوير والتحديث للنظام المالي لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواكبة كل المتطلبات؛
- التطور في سوق الأسهم المالية وتأثيره لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة تطوير بيئة مهنة المراجعة؛
- إن عملية الإصلاح الاقتصادي والتطوير لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة خلق نوع من التماثل أو التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

6- **دراسة (Gin chong, 2000)** بعنوان: "**Auditing framework in the peoples republic of china and the international auditing Guidelines: some comparisons**".[1]

[1] - [1] Kenny Z. lin and hung chan, "**auditing standards in china– a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines**", the international journal of Accounting, vol.35, No.4(2000), PP. 559-577.

تمحور الهدف الرئيسي من الدراسة هو أن مجموعة الإرشادات تعتبر أداة بواسطتها يستطيع مراجع الحسابات تكوين وإصدار قرارات منتظمة ومتوازنة وهذا بدوره يعمل على زيادة الكفاءة للمراجع في إتمام وتنفيذ جميع مهام عملية المراجعة، إضافة لذلك فإن هذه الإرشادات تحدد وتوضح المستويات المختلفة للتفاوت والتي يسمح للمراجع بممارستها دون خوف من الوقوع في الإهمال أو مواجهة أي نوع من المقاضاة القانونية،حيث أشارت تفسيرات المكتب بأن أهمية إصدار تلك الإرشادات يتبلور في:

- إحداث نوع من التوافق والانسجام للممارسات المهنية في جميع أنحاء الجمهورية وتقليل الاتهامات ودرجات التباين والاختلاف في الأداء المهني للمراجعين؛
- تقليص عدد الشكاوي و التداعيات المتعلقة بالتضارب والتعارض في الممارسات المهنية وعدم وجود الترابط المنطقي بين هذه الممارسات؛
- تخفيض مستويات عدم الوعي وفهم لعمليات المراجعة ومراحلها والمسؤوليات المهنية المرتبطة بعمليات المراجعة؛
- تحديد وتوضيح مستويات المهام المختلفة والمرتبطة بالممارسات المهنية لمكاتب المراجعة والمحاسبة المتخصصة.

[1] - [1]Gin chong, "**auditing framework in the peoples republic of china and the international auditing Guidelines**: **some comparisons**", managerial Finance vol.26, (2000) , No.5, PP. 12-20.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

1- دراسة الغول سناء 2014 [1]" دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإبراز أهمم معايير جودة نظام الرقابة الداخلية والتي بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما توصلت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2- جمال الدين بوسعيود 2014، "محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية"[2]

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المراجعين الخارجيين الجزائريين بتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات التي يقومون بالمصادقة على قوائمها المالية. خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج نذكر منها :

- لا تولي الشركات الجزائرية أهمية كبيرة للرقابة الداخلية، ويتجلى ذلك من خلال عدم إتباعها لإطار رقابة داخلية معروف، وكذلك عدم وجود دليل إجراءات بصفة دائمة في هذه الشركات، كما تتجلى قلة الاهتمام من خلال ندرة وجود لجان مراجعة بهذه الشركات، وندرة تبني مفهوم إدارة المخاطر كذلك، وعدم قيام هذه الشركات بتقييم ذاتي لنظام رقابتها الداخلي.
- أكد معظم أفراد العينة أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يتم في خمسة مراحل، وباستعمال عدة وسائل أهمها المقابلة الشخصية مع العمال، الفحوصات والملاحظات الميدانية، الاستمارات بأسئلة مفتوحة وخرائط التدفق وبدرجة أقل الاستمارات المغلقة، وينتهي التقييم بإعداد تقرير خاص يوجه في معظم الحالات إلى مجلس الإدارة.
- يتم التركيز غالبا عند تقييم نظام الرقابة الداخلية على تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي فقط .
- تتمثل أهمية القيام بالتقييم في تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة وعلى رأسها مخاطر الرقابة إضافة إلى تحديد نطاق عملية المراجعة وحجم عينة الاختبارات.

---

[1] - **الغول سناء، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.**

[2] جمال الدين بوسعيود، محاولة **دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير في دراسات محاسبية، جبائية وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص92.

3-دراسة ميمون حسام الدين 2016 " دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية"[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة الرقابة الداخلية والأساليب الممكنة للقيام بعملية الرقابة، حيث تكمن أهمية الموضوع في التوصل إلى مدى تشخيص نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية وأيضا في كونه يسلط الضوء على العلاقة التي تجمع بين الرقابة الداخلية ومدى تقييم فعاليتها في الشركة.

خلصت الدراسة بأن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية يكمن في ضمان صحة البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة الشركة، كما تعبر عن مدى قدرة الشركة في حماية ممتلكاتها.

4-أم كلثوم رزقه 2017، "دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية في الشركات الاقتصادية الجزائرية "[2]

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام الرقابة الداخلية من حيث مساهمته في التقليل من المخاطر العملية في الشركات الاقتصادية الجزائرية ، ومن أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية التي تواجه الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية للموضوع باستخدام أداة القابلة الشخصية والملاحظة بإضافة إلى لوحة القيادة وذلك عن طريق دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتكون من خمس مكونات مترابطة مثلما حددها المعيار الدولي الصادر عن لجنة المنظمات الراعية COSO وكلما زادت فعالية هذه المكونات وتكاملت فيما بينها بشكل صحيح كلما ساهم ذلك في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وفي خدمة إدارة المخاطر من خلال الكشف والتقليل من المخاطر العملية التي تواجه الشركات الاقتصادية.

[1] - ميمون حسام الدين، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية(دراسة ميدانية بمركب الملح لوطاية بسكرة)**، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

[2] - أم كلثوم رزقه، **دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية في الشركات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI ورقلة 2014-2016**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

5-دراسة روضة مجول 2018، "تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية"[1]

تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية، والهدف منها التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأهم إجراءاته وطرق تقييمه في الشركة وكذا التطرق إلى المخاطر الناجمة عن ضعفه.

للوصول إلى هدف الدراسة تم جمع البيان بالاعتماد على الكتب والمقالات العلمية والقوانين والمراسيم التي لها علاقة بالموضوع، كما تم الاعتماد على بعض الدراسات التي لها علاقة بالدراسة، وهذا من اجل تغطية الجانب النظري للموضوع.

أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية لدى مكتب للمحاسبة، من أجل تتبع مختلف مهامه بالتحديد إعداد تقرير محافظ الحسابات حول تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الإجراءات والقوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها واستقرارها وبهذا فان الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع الشركات.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استنتاج كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

❖ **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

من خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي، نجد أن هناك تعدد بالدراسات التي تناولت مناقشة الأبعاد المختلفة لمحاسب الخارجي في الجزائر ودوره نظام الرقابة الداخلية في الشركة، حيث تناولت جوانب عديدة مثل:

- دراسة محاسب الخارجي من الجانب القانوني؛
- أهمية المحاسب الخارجي في استمرارية الشركة؛
- دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة؛

أما الدراسة الحالية والتي اتسمت بمساهمة محافظ المحاسب الخارجي في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية " تميزت بدراسة جانب آخر والذي تمثل في دور المحاسب

[1] - روضة مجول ، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية**، (دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية ورقلة مذكرة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2018.

الخارجي في نظام الرقابة الداخلية من خلال تعزيز الثقة الملاك في هذا الأخير حول رأيه اتجاه نظام الرقابة الداخلية.

كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في المجالات التالية:

1- تم الاستفادة منها في إعداد المنهجية المتبعة في المذكرة؛

2- تم أتباع الطريقة في اختيار منهج وأدوات الدراسة المناسبة للدراسة الحالية؛

3- تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري و إعداد خطة تتناسب و تحديد متغيرات الموضوع؛

4- تم إعداد دراسة الحالة من خلال تحليل تقرير المحاسب الخارجي ودوره في تقيم نظام الرقابة الداخلية في الشركة؛

5- الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة والانطلاق في الدراسة الحالية.

❖ **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

1-من حيث المكان والزمان:

تمت الدراسة الحالية في البيئة المحاسبية الجزائرية وبالتحديد في (ولاية ورقلة) في مكتب محافظ حسابات بالسنة 2022، بينما تمت الدراسات السابقة بين البيئة المحاسبية الجزائرية (ولايات مختلفة) والأجنبية في دول أخرى متغيرة عربية و أجنبية من سنة 2000 إلى 2017.

2- من حيث عدد العينة:

نجد أن جزء من الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة العدد من خلال مقارنة بالدراسة الحالية وبعضها الآخر أقل وذلك حسب إمكانية كل دراسة، بينما أعدت هذه الدراسة على الجانب النظري لمحافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية وفي الفصل الثاني على الدراسة التطبيقية وكيفية القيام بعملية الرقابة الداخلية التي يقوم بها محافظ الحسابات وفقا لقواعد الرقابة الداخلية ولجأ الباحث إلى استبانه موزعة لعينة من محافظي الحسابات في الجنوب الشرقي الجزائري (ورقلة، غرداية والوادي).

3- من حيث المتغيرات:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مساهمة المحاسب الخارجي في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية من خلال وجهة نظر مراجعي الحسابات (خبراء المحاسبة، المحاسبين)، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها: مستخدمي القوائم المالية، المراجعة القانونية، الأجهزة العليا للرقابة الداخلية.

خلاصة الفصل:

مهنة المحاسب الخارجي هدفها الأساسي هو التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد حول نظام الرقابة الداخلية وذلك من طرف المحاسبة الخارجية الذي يشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن الشركة وذو كفاءة مهنية وخبرة.

نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه الشركة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته، وهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالشركة، كما يجب أن يراعي في تصميمها عنصري العائد والتكلفة.

الرقابة الداخلية أداة الإدارة وعينها، حيث يقوم من خلالها المحاسب الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي تسير عليه الشركة، باستعمال مجموعة من الوسائل والأدوات وفق خطة منهجية منظمة، ثم التقرير حول درجة نجاح الشركة في تطبيق هذا النظام بالشكل المرغوب فيه، كما أنه يقوم بدراسة كفاية وفعالية هذا النظام ويعمل على تحسينه وذلك من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي تكون في شكل اقتراحات يقدمها للجهات المسؤولة.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

مدخل الفصل

نظرا لأهمية هذا الموضوع واتساعه كان لا بد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي وذلك من أجل التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري، حيث سنتعرف في هذا الفصل على الشركة التي تم اختيارها بالإضافة إلى التعرف على البيانات التي تم جمعها وطريقة تحليلها. ولعرض جميع جوانب هذا الفصل اعتمدنا التقسيم الآتي:

1. المبحث الأول : دراسة ميدانية في شركات التأمين SAA
2. المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لنظام الرقابة في شركات التأمين SAA
3. المبحث الثالث : دراسة تطبيقية للتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA

تمهيد:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على منهج دراسة حالة، هذا لملامته لكل من الدراسة الميدانية وطبيعة الهدف منها المتمثل في معرفة دور التدقيق الخارجي لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين، وذلك بغية الوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول مشكلة الدراسة.

المبحث الأول : دراسة ميدانية في شركات التأمين

المطلب الأول : نشأة تطوير شركات التأمين

الشركة الوطنية للتامين(المدرية العامة) شركة اقتصادية عمومية مقرها شيغفارة الجزائر العاصمة تأسست في 12 ديسمبر 1963 وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية (61 أسهم جزائرية 39 أسهم مصرية) من رؤوس الأموال على التوالي ، وهذا نتيجة افتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات، بدأت الشركة في مزاولة نشاطها في سنة 1964 من قبل مؤطرين مصرين وعمال جزائريين.

أصبحت شركة وطنية بتاريخ 27 ماي 1966 ،وذلك بصدور قانون 66/127 الخاص باحتكار الدولة لعملية التأمين والقانون 66/129 المتعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين لتصبح جزائرية 100% .بتاريخ 21 ماي1975 و بداية من 21 فيفري 1987 وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية و مرور الشركات إلى نظام التمويل الذاتي " Autonomie'L " أصبحت الشركة الوطنية للتأمين شركة ذات أسهم " SPA " برأسمال يقدر بـ 80 مليون دج . تمارس جميع أنشطة التأمين وتخضع للمنافسة مع بقية الشركات العامة في الجزائر،وتطور رأسمال الاجتماعي للشركة مع مرور السنوات حتى بلغ سنة 2006 مبلغ 4.13 مليار دج

تعريف المديرية الجهوية بورقلة

تعتبر من أقدم شركات التأمين على المستوى الوطني, و هي من بين الشركات العمومية الاقتصادية التابعة لوزارة المالية العامة، الكائن مقرها بساحة أول ماي بورقلة أنشئت في السبعينيات حيث كانت عبارة عن مندوبية تضم 13 وكالة موزعة على أربعة ولايات (ورقلة ، غرداية ، تمنراست ، الوادي) لكنها بقيت تابعة لشركة الأم. تابعة لوحدة الأغواط أي لم تكن تتعامل مع المركز مباشرة ،وفي سنة 1990 استقلت عن وحدة الأغواط وكانت وفي منتصف سنة 2004 تم ضم وحدة الأغواط وبعض

الوكالات التابعة لوحدة بسكرة إلى وحدة ورقلة وأصبحت تسمى المديرية الجهوية بورقلة بدلا من وحدة ورقلة والتي أصبحت تضم 25.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة التأمين :

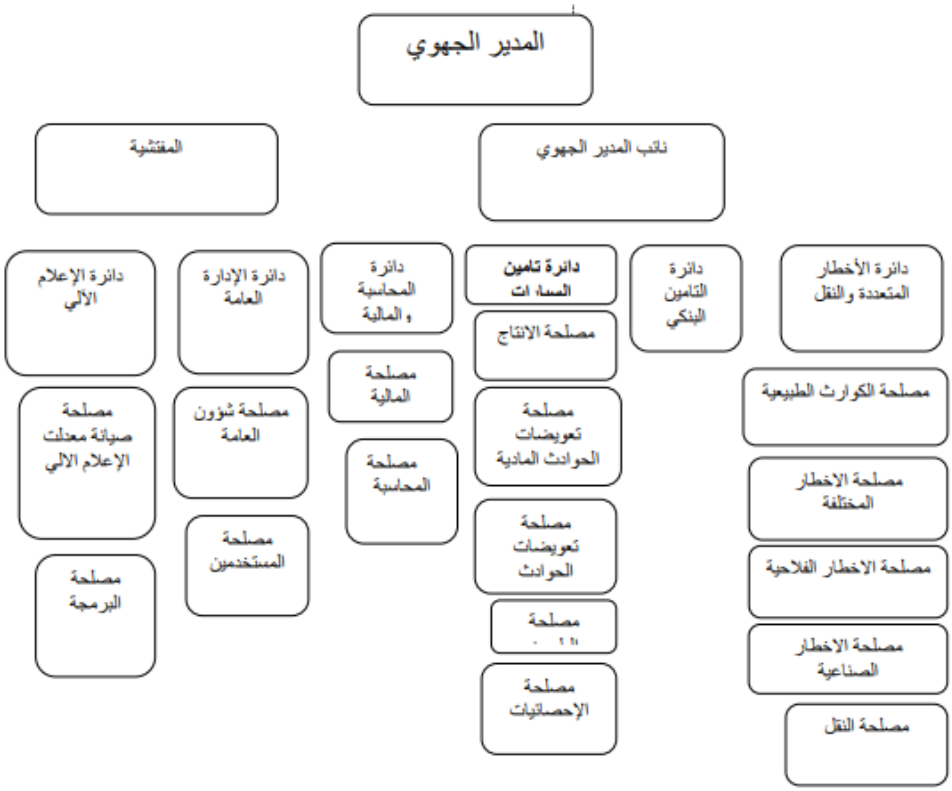

شرح لمختلق عناصر الهيكل التنظيمي للمدرية الجهوية بورقلة:

1 –المدير الجهوي : يقوم بالإشراف على الوكالات , كما يعتبر همزة الوصل بين الوكالات و المديرية الأم في الجزائر العاصمة.

2 –مصلحة المنازعات: مهمتها الفصل في النزاعات الداخلية (بين العمال) و الخارجية (بين العمال و الزبائن).

3 –المفتشية: تقوم المديرية الأم بإرسال مراقبين يراقبون الوكالات بصفة دورية وإذا عثروا على مشكل مثلا يرسلون المفتش للتحري حول الأسباب المؤدية لحدوثه لإعداد التقرير و إرساله للمديرية الأم لاتخاذ الإجراء المناسب. إن المديرية الجمهورية لورقلة مجموعة من المصالح والدوائر وهي كالتالي :

4 –دائرة الإعلام الآلي: يقوم بمهام هي حفظ البيانات في الشركة والحفاظ على العتاد(صيانة وتوزيعه على المكاتب) جلب بيانات الوحدات التابعة للشركة المساعدة في السير الحسن للملفات تطوير برنامج عمل للشركة وذلك بتثبيت كل التحديثات الواردة من المديرية العامة وتنقسم إلى مصلحتين هي:

أ- **مصلحة العتاد**

ب- مصلحة البرمجة

5 – دائرة المحاسبة والمالية: تحوي هذه الدائرة مصلحتين هما :

مصلحة المالية: تكمن مهمة هذه المصلحة في المراقبة العامة لكل تدفقات الموارد و رقم أعمال الوكالات, و المقاربات البنكية

مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بمراقبة عائدات و مصاريف المديرية من إيداعات كل الوكالات التجارية التابعة لها, و الوكلاء العامين لعائدات أقساط التأمين و جدولتها في جداول خاصة و هذا لإعداد الميزانية المحاسبية

دائرة الإدارة العامة: تقوم بتسيير كل الأعمال والوظائف المنوطة بالوسائل المادية والبشرية قصد بلوغ أهداف مسطرة مع الالتزام بالإستراتجية العامة المسطرة من طرف المديرية أو الهيئات العليا للشركة وهي تحتوي على مصلحتين هما :

أ- المستخدمين.

ب- ومصلحة الوسائل العامة.

7 –دائرة تامين السيارات: تقوم هده المصلحة بمراقبة كل عقود التامين الخاصة بتامين الأشخاص والعمل علي ترقية كل المتوجات المباعة في هدا النوع من التامين ويتم علي مستواها دراسة ملفات الحوادث وتسويتها تسديد الضحايا في حالة حوادث مرور بما في ذلك التعويض عن المركبات الجانب المادي والجانب الجسماني وتضم هذه الدائرة عدة مصالح وهى كالأتي:

أ- مصلحة الإحصائيات

ب- مصلحة الإنتاج

ت–مصلحة الحوادث الجسمانية: مهمتها مراقبة الملفات الخاصة بالحوادث الجسمانية.

ث–مصلحة الحوادث المادية: تقوم هذه المصلحة بمراقبة ملفات الحوادث المسددة على مستوى الوكالات و ذلك من أجل التأكد من صحة هذه الملفات.

ج- مصلحة الطعون

8 –دائرة الأخطار المتعددة تأمينات النقل: مراقبة مختلف العقود المنتجة عبر الوكالات لجميع الفروع التابعة لدائرة وإعداد الإحصائيات الدورية لكل فرع تسيير الحوادث للفروع التابعة لدائرة مساعدة الوكالات في كل مجالات التسيير (إنتاج وحوادث) التابعة لنشاط الدائرة وهي تضم عدة مصالح هي:

أ- مصلحة الأخطار الصناعية: مراقبة الملفات الخاصة بتأمين على المصانع و كل ما يخص عقود الإنتاج و المنازعات.

ب- مصلحة النقل مراقبة الملفات الخاصة بتأمين نقل البضائع و ناقلات تلك البضائع.

ح-مصلحة الأخطار المتعددة المسؤولية المدنية: يعتبر ضمان إجباري، وتضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية والمادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة، ويحدد قسط التأمين حسب قوة الأحصنة والتي تعبر عن قوة الأحصنة والتي تعبر عن قوة السيارة

خ- مصلحة الحريق والأخطار المتعددة والكوارث الطبيعية

د- مصلحة الأخطار الفلاحية : مراقبة الملفات الخاصة بتأمين كل ما يخص الفلاحة (المنتجات الفلاحية), الأبقار, الدواجن, الغنم, من الكوارث الطبيعية, و بالمكننات الزراعية من أي عطل قد يصيبها.

9 -دائرة التسويق :ولها أهمية بالغة نظرا للمهام التي توكل لها إذ يرتبط نشاطها بمختلف المصالح الأخرى متابعة العقود الجديدة والعقود القديمة ومتابعة الأرقام وتضم مصلحتين هما :

أ- مصلحة المتابعة والإحصائيات: دور هذه المصلحة هو إحصاء الإنتاج المحقق في الوكالات و يكون كل 10 أيام ترسل الوكالات الإنتاج الذي حققته خلال هذه الفترة إلى هذه المصلحة

ب-مصلحة التجارة و تنشط المبيعات

دائرة التأمين البنكي:هي دائرة حديثة النشأة يتمثل نشاطها في تأمين البنوك.

المطلب الثالث :أدوات جمع البيانات

لقد استعملنا في بحثنا هذا عدد من الوسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة ومن أبرزها ما يلي:

المقابلة: اعتمدنا أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد المجتمع المدروس والمتمثل في رئيس قسم المالية والمحاسبة ورؤساء المصالح بمختلف مستوياتهم، وهذا للحصول على المعلومة مباشرة من أجل شرح الأسئلة للوصول إلى إجابات صحيحة وسليمة تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة.

الملاحظة: سمحت لنا الزيارات الميدانية لشركة نفطال بجمع بعض المعلومات وملاحظة بعض الوثائق (برنامج التدقيق، التقارير، وغيرها) التي تساعدنا في دراستنا.

السجلات والوثائق: المتعلقة بجميع التقارير المالية للشركة و العقود الإيتمانية في الشركة محل الدراسة.

طريقة تحليل البيانات :

قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي بغرض تحليل بيانات الدراسة، باعتباره يسمح لنا بتعليل المعطيات والنتائج للخروج بنتيجة وملاحظات حول الموضوع.

معتمدين في ذلك على طرح أسئلة تخص جملة من الأنظمة الفرعية للنشاط داخل الشركة محل الدراسة في شكل جداول.

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لنظام رقابة داخلية شركات التأمين

في إطار استكمال بحثنا أردنا معرفة عمل المدقق بداخل إحدى شركات التأمين ونحن نعلم أن تقييم نظام الرقابة هو أهم المهام المنوطة للمراجعة، ولهذا ارتأينا إسقاط الدراسة النظرية في تقييم نظام الرقابة الداخلية على الواقع داخل الشركة، وهذا لدراسة مختلف الأدوات الرقابية التي يمكن لها من اكتشاف الأخطاء والمشاكل وتحليلها من جهة و تقديم التوصيات اللازمة لهذا قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاثة أقسام و المتمثلة في :

المطلب الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلي

سنتطرق إلى طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية معتمدين على طرح أسئلة تخص جملة من الأنظمة الفرعية للنشاط داخل الشركة التأمين في شكل جداول هي كالآتي:

أولا: عقود التـأمين

الجدول الأول :قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة عقود التأمين[1]

	الأسئلة	الإجابة		الملاحظة
		نعم	لا	
1	هل هناك قسم خاص بالتأمين ؟	*		/
2	هل هدا القسم مستقل تماما عن قسم الحسابات؟	*		/
3	هل يكفل النظام المحاسبي المتبع وجود عقود تأمين عن كل عملية تأمين؟	*		/
4	هل تتم مراقبة التقديرات و التنبؤات في عقود تأمين ؟	*		/
5	هل كل عمليات التأمين محصورة في قسم التأمين ؟	*		/
6	هل تتم عملية فحص لبرامج و أنظمة التأمين؟	*		/
7	هل تتم معالجة عمليات التأمين محاسبيا؟	*		/
8	هل هاته العقود متسلسلة الأرقام ؟	*		/
9	هل هناك نظام فعال لتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام لمبالغ العقود؟	*		/
10	هل ترسل صورة من عقود التأمين إلى قسم المحاسبة؟	*		/

[1] – مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية (أولاد سالم نذير) يوم:2022/04/03 على الساعة ال 10:30

ثانيا : المقبوضات النقدية

جدول الثاني :قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة المقبوضات النقدية[1]

	الأسئلة	الإجابة		الملاحظة
		نعم	لا	
1	هل تتم مراجعة لمبالغ عقود التأمين مع المبالغ المقبوضة؟	*		/
2	هل تجرى مقارنة بنكية بين المقبوضات المدونة في اليومية والكشف البنكي؟	*		/
3	هل دفتر المقبوضات موجود ومراقب؟	*		/
4	هل يجري جرد محاسبي للمقبوضات؟	*		/
5	هل تتم مراجعة المقبوضات بشكل دوري ؟	*		/
6	هل هناك رقابة على أوراق القبض؟	*		/
7	هل يوجد دفتر إيصالات القبض؟	*		/
8	هل كل الشيكات المقبوضة مسجلة في دفتر الخزينة؟	*		/
9	هل هو مطابق للمقبوضات الفعلية؟	*		/
10	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة؟	*		/

ثالثا : التعويضات النقدية

الجدول الثالث :قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالتعويضات النقدية[2]

	الأسئلة	الإجابة		الملاحظة
		نعم	لا	
1	هل توجد مراقبة للمبالغ المعوضة مع مبالغ الفواتير؟	*		
2	هل توجد مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للتعويضات؟	*		

[1] - مقابلة مع رئيس دائرة المحاسبة والمالية (أوبيرة محمد السعيد) يوم2022/04/10 على الساعة ال09:35

[2] - مقابلة مع رئيس قسم تأمين السيارات (درويش كريم) يوم:2022/04/11 على الساعة ال 11:00

3	هل توجد رقابة على عمليات التعويض للعملاء؟	*		
4	هل توجد رقابة على وسائل السداد (الشيكات) من حيث المبلغ والإمضاء؟	*		
5	هل توجد مقارنة بنكية؟	*		
6	هل هناك مراجعة لمجاميع التعويضات في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة؟	*		
7	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة؟	*		
8	هل دفتر الشيكات مراقب ومحفوظ؟	*		
9	هل توجد مراجعة للقيود المحاسبية؟	*		
10	هل تراقب الإمضاءات على الشيكات؟	*		

رابعا : الرواتب و الأجور

الجدول الرابع : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب و الأجور[1]

	الأسئلة	الإجابة		الملاحظة
		نعم	لا	
1	هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي؟	*		
2	هل توجد مراجعة لطريقة إعداد الأجور؟	*		
3	هل هناك مقارنة بين الكشوفات المنجزة وعدد العمال بالشركة؟	*		
4	هل هناك رقابة على ساعات العمل ببطاقة التنقيط وكشف الأجور؟	*		
5	هل هناك مقارنة بين كشف الأجور ودفتر الأجور؟	*		
6	هل هناك مقارنة لدفتر الأجور وحسابات مصاريف المستخدمين؟	*		
7	هل توجد مراجعة محاسبية وبيانية للرواتب والأجور؟	*		
8	هل نظام إعداد الأجور فعال؟	*		

[1] - مقابلة مع رئيس مصلحة المستخدمين (بن السايح زكرياء) يوم:2022/04/17 على الساعة ال 10:00

9	هل توجد رقابة على غلق حسابات السلفيات للعمال؟	*		
10	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي؟	*		

المطلب الثاني : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية

تحليل نتائج التقييم لنظام الرقابة الداخلية في الشركة

باستخدامنا لقوائم الأسئلة لنظام الرقابة الداخلية لمختلف وظائف الشركة محل الدراسة من عقود التأمين إلى المقبوضات وصولا إلى التعويضات وكذلك الرواتب الأجور، وجدنا الشركة تقوم على ما يلي:

أولا: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات التأمين

نقاط القوة لنظام الرقابة الداخلية

- وجود تنظيم محكم وجيد لعمليات التأمين في الشركة؛
- الحصول علي الخدمات والمزايا المتفق عليها مع العميل ؛
- وجود رقابة فعالة على عمليات التأمين؛
- التسجيل المحاسبي من طرف المحاسب لا يتم إلا بتوفر الوثائق الثبوتية التي يتلقاها من الأقسام المعنية بوظيفة التأمين؛
- استقلال قسم التأمين عن قسم الحسابات، وارتكاز صلاحيات التوقيع على يد المسؤولين في الأقسام

2.نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية

عدم التدقيق و التحقق في التنبؤات والتقديرات الخاصة بعقود التأمين

ثانيا: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات

1.نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية

- وجود مراقبة المبالغ المقبوضة مع مبالغ الفواتير تساعد على اكتشاف الأخطاء و التلاعبات التي تقع؛
- وجود مراقبة لقيود التسجيل للمقبوضات تساعد على التأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛
- وجود مطابقة مبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة يساهم في تقليل الأخطاء؛

- وجود دفتر للمقبوضات ومراقب ؛
- وجود دفتر إيصالات القبض مطابق للمقبوضات الفعلية ؛

2. نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية

القيام بعمليات الجرد المفاجئ و إعداد جرد الخزينة معد و موقع من طرف نفس الشخص و هو رئيس مصلحة الخزينة و هذه تعتبر نقطة سلبية إذ تمكنه من الوقوع في الأخطاء و احتمال تكرارها

ثالثا : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية التعويضات

1.نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية

- وجود مراقبة المبالغ المعوضة مع مبالغ الفواتير تساعد على اكتشاف الأخطاء و التلاعبات التي تقع؛
- وجود مراقبة لقيود التسجيل التعويضات التي تساعد على التأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛
- وجود مطابقة مبالغ فواتير مع المبالغ المعوضة التي تساهم في تقليل الأخطاء؛
- وجود دفتر للتعويضات ؛
- وجود دفتر إيصالات التعويض مطابق للتعويضات الفعلية ؛

2. نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية

لا توجد نقاط ضعف لنظام الرقابة الداخلية التي تتعلق بالتعويضات وهذا الأمر يرجع إلى فعالية الأنظمة الرقابية

رابعا : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للرواتب والأجور

1.نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية

- توفر الشركة على نظام ألي لمعالجة الأجور والرواتب؛
- تحيين كشف الأجور بالتنسيق مع الترقيات الجديدة وتغيير مناصب العمل؛
- وجود دفتر الأجور ومراقب؛
- استلام كشف الأجور الشهرية ومعالجتها تتم بطريقة آلية.
- استخدام ساعة الضبط بالشركة لإثبات ساعات العمل الفعلية

2.نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية

لا توجد نقاط ضعف لنظام الرقابة الداخلية التي تتعلق بالرواتب والأجور وهذا الأمر يرجع إلى فعالية الأنظمة الرقابية والنظام الإلكتروني.

المطلب الثالث : التوصيات اللازمة لتطوير نظام الرقابة الداخلي في شركة التامين

- بهدف تصميم وزيادة فعالية هده الأنظمة ومحاولة تحسين القرارات المتخذة في الشركة، نقترح بعض التحسينات لأجل تصميم نظام رقابة داخلي مرن قادر على تصحيح بعض الاختلالات الموجودة فيه، ومن بين هذه التحسينات ما يلي: محاولة إنشاء دائرة أو مصلحة خاصة بعملية التدقيق؛
- إتباع اللامركزية في اتخاذ القرارات على مستوى المصالح؛
- ربط العمل بتحفيزات فردية مباشرة بالعمال؛
- التنويع في المعاملات البنكية مع بنوك أخرى عن طريق توزيع الأموال المستثمرة على أكثر من بنك كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد؛
- ضرورة تعاون المراجع الخارجي والداخلي في تقييم نظام الرقابة يجعل منه أكثر كفاءة ومصداقية؛
- استخدام أدوات التحليل والتقويم للمعلومات المحاسبية والمالية بجانب الأدوات المتوفرة كالمحاسبة التحليلية، مثل مراقبة التسيير وذلك من خلال إعداد الموازنة التقديرية فهي تعتبر أداة للتخطيط، أداة للتحكم،والتحليل المالي المعمق والذي يعتمد على حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية؛
- إعادة توزيع وتقسيم الوظائف لمنع التدخلات المحتملة.

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية للتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA

المطلب الأول : عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين saa

عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة saa لسنة المختتمة في 2020/12/31.

ورقلة في: .....

إلى السيد المسير، السادة أعضاء الجمعية العامة الشركة التأمين SAA

في إطار المهمة التي أوكلت إلى من طرف الشركة المذكورة أعلاه بصفتي المحاسب الخارجي الشركة المسماة **SAA** والتي أوكلت مهمة إعداد تقرير محاسبة خارجية لسنة المالية المختتمة في 31-12-2020 يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم تقرير والمتمثل في تقرير تقييم الرقابة الداخلية والذي على النحو التالي:

1. **مراقبة السجلات القانونية**

بعد الرقابة التي قمنا بها لسجلات القانونية والمتكونة من نوعين من السجلات الأولى متعلق بالمحاسبة والتي تؤشر من طرف المحكمة وهي على النحو التالي:

- **سجل الجريدة العامة**
- **سجل الأجرة**
- **سجل التقويم**

من خلال الرقابة التي قمنا على السجلات القانونية وجدنا كل السجلات السابقة مؤشرة من طرف المحكمة.

والنوع الثاني من السجلات والمتعلق بالتسيير والذي يخص العمال ويؤشر من مفتشية العمل والتي هي على النحو التالي:

- **سجل حوادث العمل**
- **سجل إنذار مفتشيه الشغل**
- **سجل العطل السنوي**
- **سجل المستخدمين**
- **سجل طب العمل**

من خلال الرقابة التي قمنا بها تبين لنا جميع السجلات القانونية محينة ومقيدة وفق ما تتطلبه معايير المتعارف عليها.

2. **مراقبة الجرد المادي**

لقد سمحت لنا الرقابة التي قمنا على عملية الجرد والتي كانت تتوافق ومعايير المحاسبة المتعارف عليها من خلال أن عملية الجرد تمت وفق طريقة قانونية صحيحة من خلال تكوين لجنتين مستقلتين للقيام بعملية الجرد ومقارنتها والجرد المحاسبي.

3. **الحسابات النقدية**

من خلال الفحص الذي قمنا به لجميع الحسابات النقدية للشركة و التي تكوين منم حسابين بنكين و حساب الصندوق وحساب التحويلات البنكية:

- **حساب البنوك:** من خلال الرقابة التي قمنا على جميع الحسابات البنكية تبين إتمام المقاربة البنكية.
- **حساب الصندوق:** لقد سمحت لنا الرقابة التي قمنا بها على حساب الصندوق ح/ 530 قيمة مطابقة الرصيد الفعلي ورصيد الحساب في 2019/12/31.
- **حساب التحويلات البنكية:** لقد سمحت الرقابة على حسابات النقديات و بالتحديد حساب 581 بأن الرصيد وفي 31-12-2019 برصيد معدوم و هو ما يتوافق مع معايير المحاسبة.

4. **تسيير العمال و الأجور**

تبعا لرقابة التي قمنا للمصلحة الأجور تبين لنا وجود نظام معلومات محاسبي ينظم الرواتب و الأجور و الذي يتمثل في برنامج PC Paie و هو يبين إلى أن الشركة تحترم معايير تسيير مصلحة الرواتب و الأجور.

5. **خلاصة**

خلاصة لما تقدم من خلال الرقابة التي قمنا بها على النظام الداخلي للشركة تبين لنا بأن جميع العمليات التي قامت بها الشركة للإعداد القوائم المالية الميزانية وجدول حسابات النتائج تمت وفق مع معايير النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسات و مناقشتها

بعد عرض الدراسة و الأدوات المستخدمة نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق هذه الأخيرة وذلك من خلال تتبعنا لتقارير محافظ الحسابات و تحليلها ومقارنها و اختبار فرضيات الدراسة وصولا إلى نتائج الدراسة.

تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لتقرير للمحاسب الخارجي.

وفقا لما تقدم به المحاسب الخارجي من خلال التقارير السابقة لسنوات مختلفة و مدى تقيد معدي القوائم المالية والقائمين على النظام الداخلي للكيانات الاقتصادية يتضح لنا ما يلي :

1. **مراقبة السجلات القانونية :**

من خلال التقارير السابقة التي قدمها محافظ الحسابات لاحظنا أن المحاسب الخارجي يقوم بمراجعة جميع السجلات التي تقدمها الشركة سواء كانت التي تؤشر من طرف المحكمة أو من طرف مفتشيه العمل، حيث يقوم بمراجعة و ثبوتي التأشير بالإضافة إلى مراجعة تعبئة هذه السجلات قانونيا و هذا ما يزيد من قوة الشركة في مسك محاسبة منتظمة.

2. **مراقبة الجرد المادي :**

تبعا لما تقدم به المحاسب و ذلك بعد مراجعته للقوائم المالية و ووثاق الشركات التي قام بها بمراجعتها تبين أهمية مراجعة عملية الجرد المادي للشركة و أهمية مطابقته مع الجرد المعنوي (ما هو موجود من محزونات و تثبيتات في القوائم المالية للشركة)، و هو ما يعطي لنا الصورة الواضحة للشركة من خلال مطابقة الجرد المادي و المعنوي

3. **الحسابات النقدية**

الأهمية الكبيرة التي يوليها المحاسب لوجود المقاربة البنكية و التي تعطي الصورة الحقيقة عن وضعية المالية لأي كيان اقتصادي، كان من شأنها تقييم نظام الرقابة بصورة فعلية مع التأكد من مقاربة الصندوق وهو موجود في حسابات الشركة بالقوائم المالية، وهو موجود فعليا ضمن الشركة، كذلك ترصيد حساب 581، وذلك وفق معايير المحاسبة في إعداد القوائم التي تعتبر هذا الحساب حساب وسيط يجب أن يرصد في تاريخ 31-12- من كل سنة.

4. تسيير العمال و الأجور :

إن متابعة نظام الرواتب و الأجور باعتبارها تتربع على مصلحة خاصة في كل هيكل تنظيم لأي كان اقتصادي مهما كان نوعها سواء عام أو خاص، وهذا ما يجعل ذات أهمية بالغة حيث يولي أهمية كبيرة لوجود نظام معلومات ينظم هذه العملية من بداية من دخول العامل الشركة وصلا إلى التصريح إلى مصالح الضمان الاجتماعي، وصلا إلى استخراج كشف الرواتب، كل هذا ما دل يدل على قوة البني التحتية للشركة فيما يخص استعمالها برامج التكنولوجيا في تسيير مصالحها و هذا ما يزيد من قوة النظام الداخلي للشركة.

المطلب الثالث : تحسينات المقترحة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية

بهدف تعزيز و زيادة فعالية هاته الأنظمة و محاولة تحسين القرارات المتخذة في الشركة نقترح بعض تحسينات لأجل تعزيز هذا نظام بحيث يكون نظام مرن قادر على مجابهة الإختلالات و تصحيح الأخطاء بعد وقوعها و محاولة تفاديها مستقبلا ومن بين هذه تحسينات م يلي :

- محاولة إنشاء دائرة أو مصلحة خاصة بعملية التدقيق
- إتباع اللامركزية في عملية إتحاد القرارات داخل الشركة
- تقديم تحفيزات فردية مباشرة للعمال
- تنويع في معاملات البنكية
- ضرورة تعاون المراجع الخارجي و الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلي مما يجعل منه أكثر كفاءة و مصداقية
- استخدام أدوات التحليل و تقييم للمعلومات المحاسبية و المالية مثلا مراقبة التسيير و ذلك من خلال إعداد الموازنة التقديرية فهي تعتبر أداة لتخطيط و أداة لتحكم و تحليل المالي المعمق الذي يعتمد على حساب النسب التحليلية
- إعادة توزيع و تقسيم الوظائف لمنع التدخلات المحتملة
- التزام الموظفين بالقوانين و تعليمات و الإجراءات الإدارية المرسومة
- القيام بإجراءات اللازمة و تصحيحات لملاحظات المدقق الخارجي في أسرع وقت ممكن
- زيادة عدد المدققين الداخلين و ذلك بسبب كبر حجم الشركة

خلاصة الفصل:

تعد شركة التأمين SAA المديرية الجهوية لولاية ورقلة من أهم الشركات كونها تقدم خدمات جيدة وبأسعار مناسبة و باعتبارها تملك الحصة الأكبر في سوق التأمينات مما يعني مساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي فوجود نظام رقابة الداخلي فعال ضرورة حتمية لحماية أصولها و أموالها

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة حالة في شركات التأمين قمنا بمحاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة حالة وطرح قائمة من الأسئلة عن طريق المقابلة مع مختلف المصالح في الشركة بالإضافة إلى عرض تقرير المدقق الخارجي خاص بتقييم نظام الرقابة الداخلي وتحليل نتائج هذا تقييم لكل من عقد التأمين والمقبوضات والمدفوعات والتعويضات ونظام أجور العمال وتوصلنا في الأخير إلى تقديم بعض الإقترحات والتحسينات التي من شأنها أن تجعل نظام رقابة الداخلي فعال ويرقى إلى تطلعات الشركة .

الخـــاتـمـــة

خاتمة :

تمنح الشركات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها خصوصا مع كبر حجمها وتشعبها، وذلك حفاظا على بقائها واستمرارها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة وضع نظام للرقابة الداخلية فعال كفيل بحماية حقوق هذه الشركات وأصولها من مختلف أعمال التلاعب والإهمال ويضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير هذا التنظيم يعتمد على تنظيم جيد وتقييم بناء لمختلف الوظائف وتحديد للمسؤوليات .ومن خلال هذا البحث حولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع التدقيق حيث وجدنا أنها جد ضرورية في الشركات، كون أنها أداة إدارية لها تأثير مباشر على السير الحسن لنظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر أمر ضروري بالنسبة لدور المدقق، خاصة وان معيار التدقيق وبالضبط المعيار الثاني من معايير العمل الميداني يركز على تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، فبواسطة هذا التقييم يحدد إطار عملية التدقيق ونطاق الفحص ومدى نوع الإجراءات التي يجب عليه إتباعها، ويعتمد المدقق على هذا التقييم وذلك بهدف تقييم مخاطر الرقابة الداخلية حسب مستويات معينة وإعطاء ِ الاقتراحات اللازمة والخاصة بتحسين هذا النظام وتطويره إذا لزم الأمر ذلك .إن إسقاط الجانب النظري على شركة التأمين لي المديرية الجهوية لولاية ورقلة قد أظهر لنا كيفية سير عملية التدقيق ومدى أهميته في الشركة، وكيف يساهم في تفصيل وتعزيز نظام الرقابة الداخلية، الذي تبين لنا أنه قوي ومقبول على العموم، وهذا ما يثبت لنا أن للتدقيق دور فعال في الشركة الاقتصادية.

1.نتائج الدراسة :

على ضوء ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- التدقيق وظيفة مهمة لا غنى للشركة عنها، وذلك من خلال ما تناولته حول طبيعة وأهداف وأهمية الوظيفة؛
- يساعد نظام الرقابة على التحكم في الشركة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات الإدارية المرسومة، لحماية أصول الشركة،
- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتوفير مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم هذا النظام؛
- التدقيق هو مجموعة من الإجراءات والتعليمات، والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف الشركة، بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها

- التدقيق أداة من أدوات الرقابة الداخلية، يقوم المدقق من خلالها بتقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تسير عليه الشركة مع متطلبات الإدارة، والعمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي يقدمها لها؛
- لخبرة وكفاءة المدقق أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، لأن الخبرة والمؤهلات العلمية والتدريب المستمر في مجال العمل يساعده على تمييز مؤشرات الغش و التلاعبات واكتشاف أوجه القصور في النظام الساري في الشركة والعمل على تحسينه؛
- لضمان نجاح عملية التدقيق يجب أن تكون هذه الوظيفة تابعة لأعلى مستويات الإدارة؛
- كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع الغش والتزوير والتلاعب في الشركة محل الدراسة؛
- يساعد نظام الرقابة على التحكم في وظائف الشركة محل الدراسة من أجل تحقيق أهدافها؛
- يعد نظام الرقابة الداخلية الفعال أحد العوامل الأساسية في نجاح الشركة محل الدراسة التأمين
- لا بد على المحاسب الخارجي من إتباع منهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية إبداء رأيه بشأنها، حيث يتطلب ذلك وجود خطة محكمة وحصول المراجع على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية وإعداد التقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية الرقابة.
- يقوم المحاسب الخارجي باكتشاف نقاط القوة و الضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته .
- إن الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات و القوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها المالية و الإدارية، و التحكم أكثر في وظائف الشركة و ضمان استقرارها .
- تقوم الرقابة الداخلية المالية على المساهمة في الوقوف على الوضعية المالية للشركة من خلال فحص النسب المالية و كذا منع وتقليل حدوث الأخطاء، بالإضافة إلى تقديم النصح و الإرشاد.
- إن المهمة الرئيسية المحاسب الخارجي هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام هذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية.

2.فرضيات الدراسة :

بالنسبة للفرضية الأولى: المتمثلة في " تقيم نظام الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق وأساليب معدة مسبقا يتم إتباعها "

إن نظام الرقابة الداخلية يقوم على إتباع طرق وأساليب معدة مسبقا و مدروسة و يتم إتباعها وفقا لقواعد أساسية في أي نظام من صحة السجلات القانونية ومدى تحيينها، و تبعا لما قدمناه في دراسة الحالة من عرض أهم التقارير المقدمة من محافظ الحسابات و أهم القواعد التي قام عليها المحاسب الخارجي في تقييمه لنظام الرقابة الداخلي يمكن الإجابة على الفرضية الأولى على أنه يتم تقييم نظام الرقابة الداخلي على النحو التالي:

- ✓ تقييم مصداقية وصحة السجلات القانونية، ومدى تحيينها وفق مفتشيه العمل و المحكمة؛
- ✓ صحة الحسابات المهمة في حسابات النقديات، خصوا وجود المقاربة البنكية، و الجرد الفعلي لحساب الصندوق؛
- ✓ تقييم نظام المعلومات المحاسبي في يخص الرواتب و الأجور، مما يهل عملية تسسير مصلحة الرواتب و الأجور، ويقلل عملية الخطأ؛
- ✓ متابعة الجرد المادي ومدى ملامته والجرد المعنوي، مما يزيد من مصداقية و صحة القوائم المالية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى من خلال أنه " يقيم نظام الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق وأساليب معدة مسبقا يتم إتباعها "

من خلال الفرضية الثانية : " هناك علاقة تكاملية بين التدقيق و نظام الرقابة حيث ان التدقيق يحقق التأكيد من الضوابط الرقابية بشكل صحيح "

تعتبر وظيفة التدقيق كوظيفة معتمد عليها في الشركة باعتبارها وسيلة مباشرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث يتمثل دورها الأساسي في الكشف عن الأخطاء والانحرافات الموجودة داخل الشركة

وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي جاء فيها أن " هناك علاقة تكاملية بين التدقيق ونظام الرقابة الداخلية"

من خلال الفرضية الثالثة: يقوم التدقيق بتطوير نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف من خلال القيام بعمليات التدقيق

التحقق من مصداقية المعلومة المحاسبية و صحة الحسابات و مصداقية وصحة السجلات القانونية له دور هام في تعزيز مصداقية الرقابة الداخلية داخل الشركة ؛ حيث موثوقية المعلومة المقدمة

هي العامل الفعال في نجاح المهمة الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية سواء الخارجين أو الداخليين. وذلك من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي يقدمها المدقق في شكل اقتراحات مقدمة للجهات المسئولة بعد تحديده لنقاط القوة و نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلي .

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة من خلال إن التدقيق بتطوير نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف من خلال القيام بعمليات التدقيق.

1. توصيات الدراسة

- من خلال النتائج المتوصل من هذه الدراسة يمكننا تقديم جملة من التوصيات الموالية – :
- ضرورة التزام المدقق برفع تقاريره إلى جهات الاختصاص ومناقشة التوصيات قبل إصدار التقرير النهائي لما له من أهمية في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية.
- القيام بدورات تدريبية وتكوين مستمر للمدققين الداخليين من أجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم؛ – الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من طرف المدقق والقيام بالإجراءات والتصحيحات اللازمة في أسرع وقت.
- ضرورة توفر المعلومات اللازمة لعمل المدقق خاصة المدقق الخارجي وعدم كتمانها لأي سبب كان.
- توظيف مدققين داخليين لكل شركة يكون بشكل إجباري مما يساعد المحاسب الخارجي على أداءه الجيد.
- وضع الإجراءات اللازمة بهدف تفادي تأثير أداء خدمات غير المراجعة على استقلال المحاسب الخارجي.
- على المدقق الداخلي الأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات والتقييمات الموجهة إليه من طرف المدقق الخارجي والعمل على الاستفادة منها قدر الإمكان.

2. آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، والذي يتعلق بعملية التدقيق الخارجي كآلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية حيث أنها أصبحت ضرورية لكل الشركات، والتي من خلالها يمكن زيادة الثقة والمصداقية بالشركة وزيادة الاعتماد على مخرجات نظامها المحاسبي غير أننا لم نتناول جوانب أخرى في هذه الدراسة، يمكن أن تكون دراسات مستقبلية من طرف الباحثين وهي كما يلي:

* دور نظام الرقابة الداخلية في استمرارية الشركة.

* مدى تحسين نظام الرقابة الداخلية لأداء المالي للشركة
* تقييم دور الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية؛
* فعالية تقرير المحاسب الخارجي في توصيل رأيه لمختلف مستخدميه.
* دور الرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر.

التحقق من مصداقية المعلومة المحاسبية و صحة الحسابات و مصداقية وصحة السجلات القانونية له دور هام في تعزيز مصداقية الرقابة الداخلية داخل الشركة ؛ حيث موثوقية المعلومة المقدمة هي العامل الفعال في نجاح المهمة الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية سواء الخارجين أو الداخليين.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية من خلال أنه يعمل المحاسب الخارجي على اكتشاف نقاط القوة والضعف لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة وتحقيق الأهداف المسطرة التي تكون في خدمة الهدف العام (الاستمرارية).

قائمة المصادر والمراجع

- **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1. أمين عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير جراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 1996 ص 14
2. أمين عبد السلام إشتيوي، المرجع السابق، ص14
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ص ص ، 17.
4. محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط ، 1 2006 ،ص30.
5. محمد السيد سرايا، المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ،ص 39.
6. محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص 29.
7. مسعود صديقي(09-08 مارس 2005)" (انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ص25.
8. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص ص ، - 190 .191
9. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص ص -192. 193.
10. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص ص ص -194- 195.
11. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص .198.
12. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق، ص ص - 196. 197
13. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ص، 38.
14. بد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع نفسه، ص 39.
15. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع نفسه، ص .40
16. جمال الدين بوسعيود، محاولة **دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير في دراسات محاسبية، جبائية وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص92.
17. فايز سايح (14 -13)ديسمبر 2011" (انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية) IFRS-IAS)والمعايير الدولية للمراجعة ISA) ،)جامعة البليدة، ص05.
18. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المرجع السابق، ص 83.
19. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط ، 1 2009 ،ص .46
20. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008 ،ص85.
21. حمد نور، مراجعة الحسابات، شركة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992 ،ص 68 .
22. وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010 ،ص81.

23.عطاالله أحمد سويلم الحسبان ال، مرجع السابق، ص 54.

24.خوري، نعيم، الرقابة الداخلية في البنوك والشركات المالية، مجلة المدقق، العدد29 ،عمان، 1996 ،ص 8.

25.عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص 133 .

ثانيا: المجلات العلمية والمداخلات

1. مسعود صديقي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للشركة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول "الشركة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 23/22 أفريل 2003.

2. ياسين العيسى، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العددان35-34.

3. شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات1: **دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 12 لسنة 2012.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. عبد السلام عبد الله أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

2. مريم عبد القوي، **المراجعة الخارجية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

3. جمال الدين بوسعيود، محاولة **دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير في دراسات محاسبية، جبائية وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014/2013،

4. زياد أمين زيدان، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

5. ناصر عبد العزيز مصلح، **اثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستر، جامعة غزة، 2007.

6. عمر ديلمي، **"نحو تحسين أداء المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017-2016

7. **رشيد سفاحلو، "أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (IAS) في ظل تبنيه للمعايير الدولية المحاسبية(IFRS)** . أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي السنة الجامعية 2016-2017؛

8. رشيدة خالدي، **دور تطبيق معايير المراجعة الدولية في تضييق الفجوة التوقعات في المراجعة القانونية في الجزائر،** أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة الأغواط، 2016.

9. الغول سناء، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،** مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014

10. ميمون حسام الدين، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمركب الملح لوطاية بسكرة)**، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015

11. أم كلثوم رزقه، **دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية في الشركات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI ورقلة 2014-2016**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

12. روضة مجول، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية، (دراسة** ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية ورقلة مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2018

رابعا: القوانين والمراسيم

1. القانون التجاري للجمهورية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ,1993.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010
3. الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

1. LIONEL COLLINS, Gérard Valin, Audit et Control interne « Aspects Financiers, Opérationnels et stratégiques » 4ème édition dallos, Paris, 1992, P17.
2. HAMINI Allel, Le Contrôle Interne et L'Elaboration du Bilan Comptable, OPU, 1993, P23

3. Gin chong, **"auditing framework in the people's republic of china and the international auditing Guidelines: some comparisons**", managerial Finance vol.26, (2000).

الـملاحـق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين SAA ورقلة

شرح لمختلق عناصر الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بورقلة:

الملحق رقم 02: عقد تأمين بين الشركة والعميل

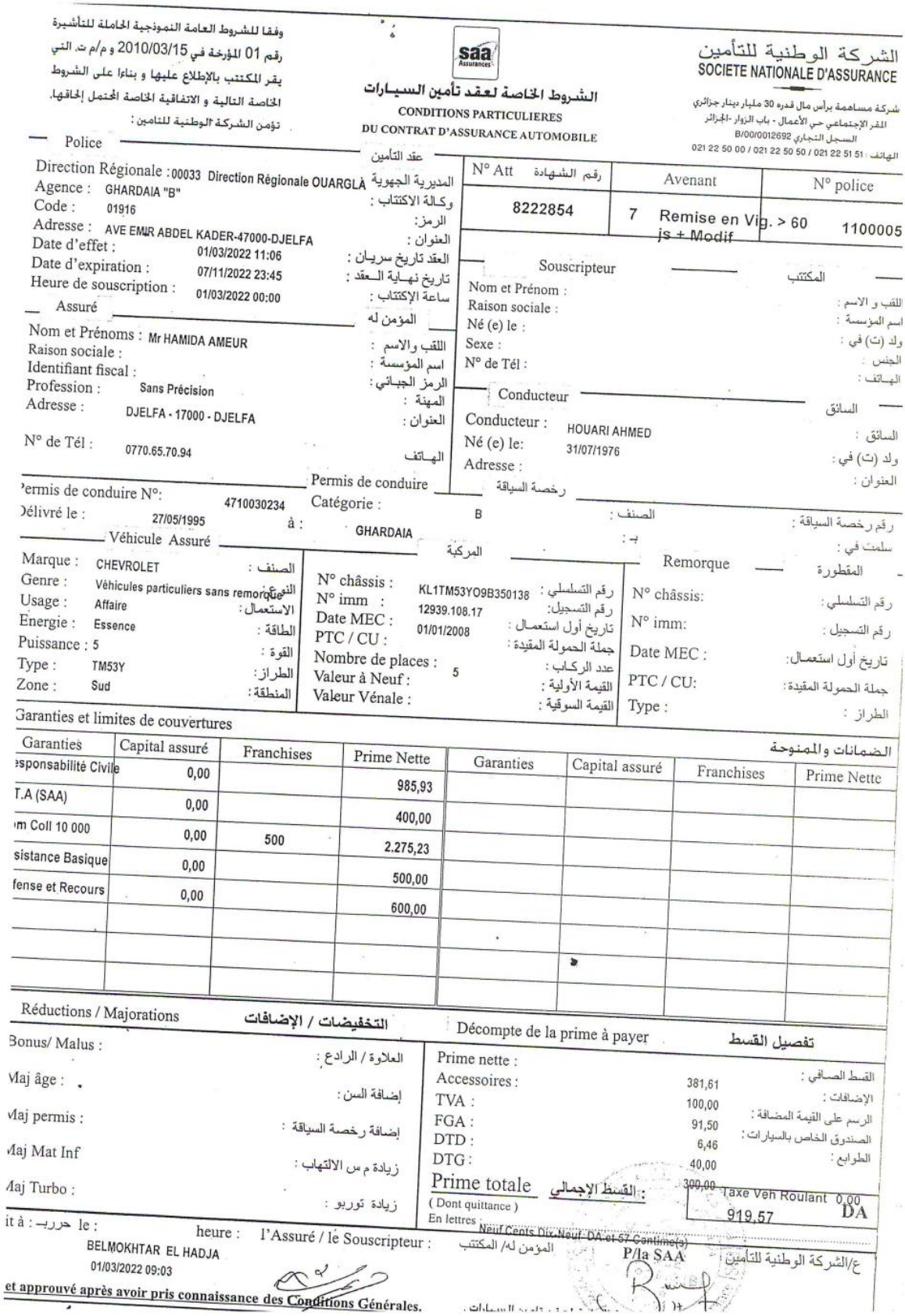

الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

شركة مساهمة برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري
المقر الإجتماعي حي الأعمال - باب الزوار -الجزائر
السجل التجاري B/00/0012692
الهاتف : 51 51 22 51 / 021 22 50 50 / 021 22 50 00

saa Assurances

الشروط الخاصة لعقد تأمين السيارات
CONDITIONS PARTICULIERES
DU CONTRAT D'ASSURANCE AUTOMOBILE

وفقا للشروط العامة النموذجية الخاصة للتأشيرة رقم 01 المؤرخة في 2010/03/15 و م/م ت. التي يقر المكتتب بالإطلاع عليها و بناءا على الشروط الخاصة التالية و الاتفاقية الخاصة المحتمل إلحاقها.
تؤمن الشركة الوطنية للتامين :

Police — عقد التأمين

N° Att رقم الشهادة	Avenant	N° police
8222854	7 Remise en Vig. > 60 js + Modif	1100005

Direction Régionale : 00033 Direction Régionale OUARGLA — المديرية الجهوية
Agence : GHARDAIA "B" — وكالة الاكتتاب :
Code : 01916 — الرمز:
Adresse : AVE EMIR ABDEL KADER-47000-DJELFA — العنوان :
Date d'effet : 01/03/2022 11:06 — العقد تاريخ سريان :
Date d'expiration : 07/11/2022 23:45 — تاريخ نهاية العقد :
Heure de souscription : 01/03/2022 00:00 — ساعة الإكتتاب :

Souscripteur — المكتتب
Nom et Prénom : — اللقب و الاسم :
Raison sociale : — اسم المؤسسة :
Né (e) le : — ولد (ت) في :
Sexe : — الجنس :
N° de Tél : — الهاتف :

Assuré — المؤمن له
Nom et Prénoms : Mr HAMIDA AMEUR — اللقب والاسم :
Raison sociale : — اسم المؤسسة :
Identifiant fiscal : — الرمز الجبائي :
Profession : Sans Précision — المهنة :
Adresse : DJELFA - 17000 - DJELFA — العنوان :
N° de Tél : 0770.65.70.94 — الهاتف

Conducteur — السائق
Conducteur : HOUARI AHMED — السائق :
Né (e) le: 31/07/1976 — ولد (ت) في :
Adresse : — العنوان :

Permis de conduire — رخصة السياقة
Permis de conduire N°: 4710030234 — Catégorie : B — الصنف :
Délivré le : 27/05/1995 — à : GHARDAIA — رقم رخصة السياقة :
سلمت في :

Véhicule Assuré — المركبة
Marque : CHEVROLET — الصنف :
Genre : Véhicules particuliers sans remorque — النوع :
Usage : Affaire — الاستعمال :
Energie : Essence — الطاقة :
Puissance : 5 — القوة :
Type : TM53Y — الطراز :
Zone : Sud — المنطقة :
N° châssis : KL1TM53YO9B350138 — رقم التسلسلي :
N° imm : 12939.108.17 — رقم التسجيل:
Date MEC : 01/01/2008 — تاريخ أول استعمال :
PTC / CU : — جملة الحمولة المقيدة :
Nombre de places : 5 — عدد الركاب :
Valeur à Neuf : — القيمة الأولية :
Valeur Vénale : — القيمة السوقية :

Remorque — المقطورة
N° châssis: — رقم التسلسلي :
N° imm: — رقم التسجيل :
Date MEC : — تاريخ أول استعمال:
PTC / CU: — جملة الحمولة المقيدة :
Type : — الطراز :

Garanties et limites de couvertures — الضمانات والممنوحة

Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette	Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette
esponsabilité Civile	0,00		985,93				
T.A (SAA)	0,00		400,00				
m Coll 10 000	0,00	500	2.275,23				
sistance Basique	0,00		500,00				
fense et Recours	0,00		600,00				

Réductions / Majorations — التخفيضات / الإضافات

Bonus/ Malus : — العلاوة / الرادع :
Maj âge : — إضافة السن :
Maj permis : — إضافة رخصة السياقة :
Maj Mat Inf — زيادة م من الالتهاب :
Maj Turbo : — زيادة توربو :

Décompte de la prime à payer — تفصيل القسط

Prime nette :		القسط الصافي :	
Accessoires :	381,61	الإضافات :	
TVA :	100,00	الرسم على القيمة المضافة :	
FGA :	91,50	الصندوق الخاص بالسيارات :	
DTD :	6,46	الطوابع :	
DTG :	40,00		
Prime totale	300,00	القسط الإجمالي :	
(Dont quittance)		Taxe Veh Roulant	0,00
			919,57 DA

En lettres : Neuf Cents Dix-Neuf DA et 57 Centime(s)

it à : حرر بـ le : heure : l'Assuré / le Souscripteur : المؤمن له/ المكتتب
BELMOKHTAR EL HADJA
01/03/2022 09:03
P/la SAA ع/الشركة الوطنية للتأمين

et approuvé après avoir pris connaissance des Conditions Générales.

الملحق رقم 03: المقبوضات

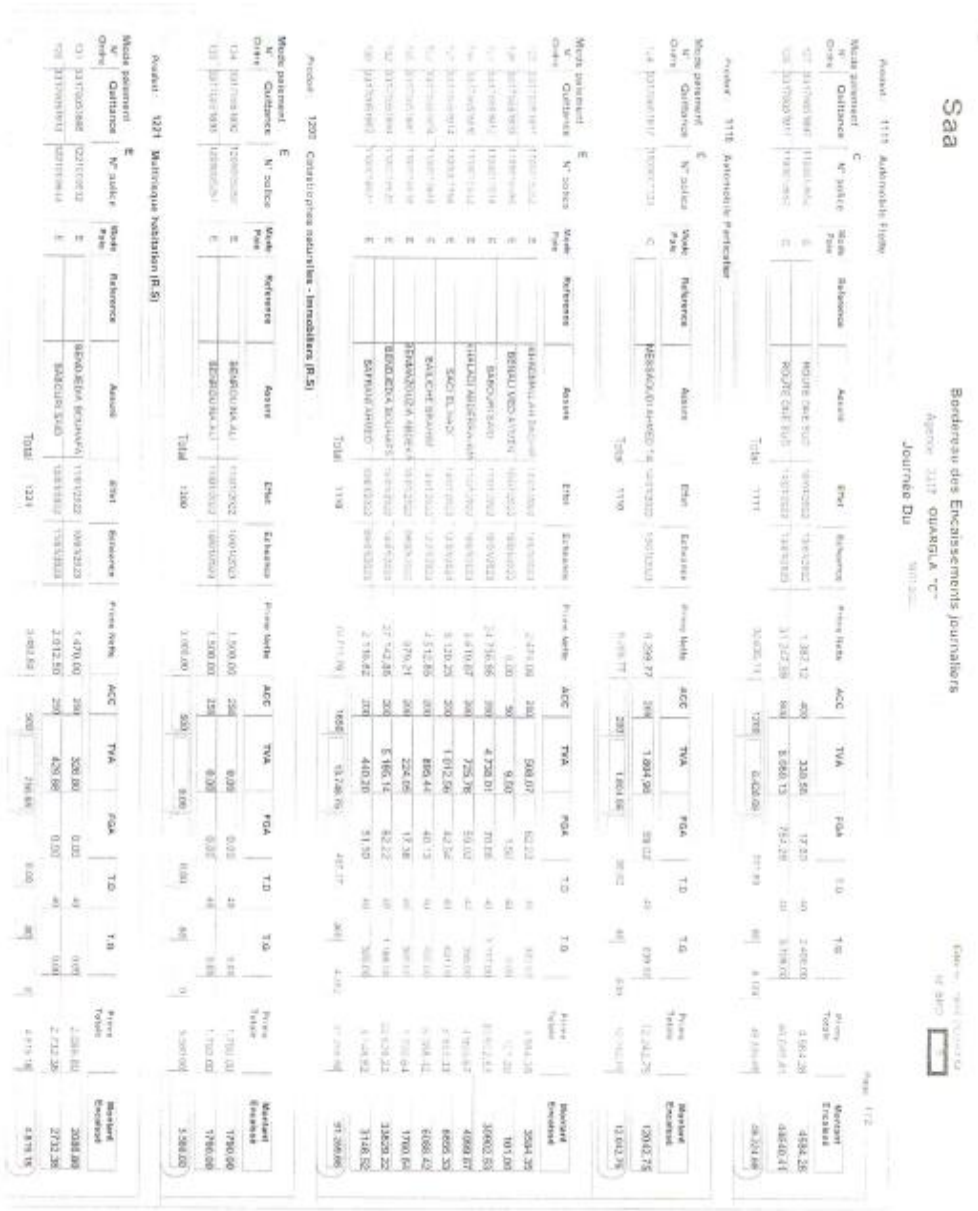

Saa

Bordereau des Encaissements journaliers

Agence : 3317 OUARGLA "C"

Journée Du 19/01/2022

Date : 19/05/2022 04:54

N° BRD : 16

	Prime Nette	ACC	TVA	PGA	T.C	T.G	Prime Totale	Montant Encaissé
Total encaissements de la journée agence:	119 129.14	1 693	22 739.66	7 238.06	640	10 540	160 939.38	160 939.38

الملحق رقم 04: التعويضات

الشركة الجزائرية للخبرة والمراقبة التقنية للسيارات

SOCIETE ALGERIENNE D'EXPERTISE ET DE CONTROLE TECHNIQUE AUTOMOBILE

Centre d'Expertise : **CONSTANTINE**

48 Zone industrielle le rhumel

Tél : 031 61 63 43
Fax : 031 61 63 43
RC : 3058B98 AI : 42280170331
NIF : 099816000305882 NIS :
RIB : 00400331401703280150

NOTE D'HONORAIRES

Client : **TAMANRASSET** Code : **SAA3309**

N° ODS : **2022-110083** N° Police :

Assuré : ~~YASSAD SOFIANE~~ Tiers :

N° Sinistre : **2022-110083** Date Sinistre : **06/04/2022**

N° Dossier : **16-A22H00222** Expert : **MONCEF ZERTAL**

Montant **773 764,42**

Désignation	Nombre	P.U	Montant HT
HONORAIRES	1	6 560,00	6 560,00
FRAIS DE DOSSIER	1	150,00	150,00
DOCUMENTS PHOTOGRAPHIQUES	39	40,00	1 560,00
FRAIS DE TRANSPORT HORS CENTRE	1	200,00	200,00

Total HT	8 470,00
Total TVA	1 609,30
Total TTC	10 079,30

.a présente note d'honoraire est arrêtée à la somme

dix mille soixante dix-neuf dinars et trente centimes

Faite à : CONSTANTINE
Le : 21/04/2022

Signature de l'Expert

QUITTANCE DE REGLEMENT

Structures Gestionaire

Unité : 33 Direction Régionale OUARGLA

Agence : 3309 TAMANRASSET

Identification de l'assuré	Identification du Tiers
Assuré: [illegible]	
Police 3309 110001[illegible]319	
Produit : 1110 Automobile Particulier	
Effet 28/04/2021 Echéance : 10/05/2022	

Références du dossier

N ° Dossier Sinistre 3309 - 2022 - 110083 Survenu le 06/04/2022

Accord de règlement

N ° Règlement 3309 / [illegible]022050012 Du 11/05/2022

Mode de règlement

Bénéficiaire de l'indemnité Centre d'Expertise de CONSTANTINE

Banque B.D.L

N° cheque 1703280150

Montant : 10.079,30

Date d'Emission du chèque : 11/05/2022

Défense et Recours	*Honoraires Expert (HT)*	*8.470,00*
Défense et Recours	*Taxe / Honoraires*	*1.609,30*
	Total:	**10.079,30**

Je, soussigné **Centre d'Expertise de CONSTANTINE** demeurant à :Zone industrielle LE PALMA CONSTANTINE ,reconnais avoir reçu de la **Société Nationale d'Assurance** ,la somme de **10.079,30** DA, **Dix Mille Soixante Dix-Neuf DA et 30 Centime(s)** représentant à titre définitif sans réserves et pour solde de tout compte, le montant de l'indemnité me revenant en dédommagement du préjudice qui m'a été occasionné à la suite de l'accident du 06/04/22

Moyennant ce règlement, je reconnais que la SOCIETE a rempli à mon égard toutes les obligations mises à sa charge aux termes de la police sus indiquée et déclare formellement renoncer contre elle, à toute réclamation et toute action à l'occasion de ce sinistre et de ses suites

Par : labza yassine

Fait à TAMANRASSET, le 11/05/2022

Par : labza yassine

Cachet et signature
" Lu et Approuvé "

DECOMPTE DE REGLEMENT

Références

N ° Règlement 3309 / -15693 Du 04/05/2022 ACCORD/REJET N° : .....

Sinistre

N ° Dossier Sinistre 3309 - 2022 - 110083 Survenu le 06/04/2022

Police \ Assuré

Direction Régionale 33 Direction Régionale OUARGLA

Agence Directe 3309 TAMANRASSET

Assuré [redacted]

Police 3309 1100018319 Produit 1110 Automobile Particulier

Date d'effet 28/04/2021 Date d'échéance : 10/05/2022 Contrat Ferme

Marque véhicule PEUGEOT VF34C9HGC N° D'Imatriculation 32726.112.25

Expert

Expert (1016-Centre d'Expertise de CONSTANTINE) Expertise du

Bénificiaire

Nom du Bénéficiaire Centre d'Expertise de CONSTANTINE

Montant des dommages 0,00 Vétusté en% 0

Franchise Immobilisations en jours 0

Rubriques du décompte

Défense et Recours	Honoraires Expert (HT)	8.470,00
Défense et Recours	Taxe / Honoraires	1.609,30
	Total	**10.079,30**

Responsable Sinistre agence

Le Chef de département

Directeur d'Agence \ AGA

Le Directeur Régional

Chef de Service

Sous Directeur (DG)

Fait à TAMANRASSET le : 04/05/2022

الملحق رقم 05: كشف الراتب لسنة 2021

26/01/2021

SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Ouargla

LIVRE DE PAIE Janvier / 2021

Code Rubrique	DESIGNATION	MONTANT
101	Sal. Base	5 694 420,70
102	Ind. Exp. Prof.	1 671 785,29
103	Ind. Ser. Per.	5 471,55
104	Ind. Nuisance.	4 042,50
108	Ind. Tech.	83 442,34
112	Ind. Trav. Poste	8 907,50
113	P.P.I	-12 090,40
115	P.V.E	50 365,70
116	Ind. Responsabilité.	300 160,01
125	Prime De Caisse	54 213,20
110	Ind. Zone.Geog.	1 421 818,32
901	SOUMIS SECURITE SOCIALE	9 282 536,71
902	**RETENUE SECURITE SOCIALE**	**835 427,76**
903	OEUVRES SOCIALES	92 825,36
904	**PART PATRONALE**	**2 320 634,17**
105	Ind. Panier	1 707 078,33
106	Ind. Transp.	47 060,00
107	Ind. Vehicule.	186 000,00
905	**SOUMIS I.R.G**	**8 965 428,96**
906	**RETENUE I.R .G**	**1 771 130,59**
907	**RETENUE MUTUEL.**	**104 894,81**
113	P.P.I	848 263,50
119	A.S.U	47 000,00
123	M.I.F.R	15 250,00
199	Pre. Salaire	147 600,00
908	FRAIS DU PERSONNEL	20 397 954,00
909	MASSE SALARIALE	22 811 413,53
357	Rap Mut (S/soumis)	-174,77
428	Ret.Pret .ADM	-495 884,44
471	Ret. Loyer	-31 669,20
475	Ret. Pret Social	-8 000,00
577	Remb. Groupe	-144 846,70
595	Remb. I.R.G	-59 374,21
596	Remb. S.S	-1 750,18
904	**Part Patronales**	**-2 345,97**
911	NET A PAYER	8 888 935,04

الملحق رقم 06: تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة التأمين سنة 2017

II- OPINION

A la lumière des développements qui précédent, nous sommes en mesure de certifier que les comptes de l'EPE SPA Société Nationale d'Assurance (SAA) arrêtés pour l'exercice 2017 avec un total actif/ passif de 85 317 998 413 DA et un résultat net positif de 3 250 884 841 DA, sont réguliers et s'incères et qu'ils reflètent la situation financière et patrimoniale de la société à la fin du dit exercice.

L'engagement des diligences requises, nous permet également d'être en mesure de certifier que les états financiers consolidés présentés au titre de l'exercice 2017 par le Groupe SAA, avec un total actif/passif de 86 520 236 888 DA et un résultat net positif de 3 038 039 907 DA, sont réguliers et sincères et qu'ils reflètent la situation financière et patrimoniale du Groupe à la fin du dit exercice.

Les commissaires aux comptes

M.C ZADDI

LABANDJI AHMED

الملحق رقم 07: تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة التأمين سنة 2020

Opinion-CAC

II- OPINION

A la lumière des développements qui précèdent, nous sommes en mesure de certifier que les comptes de la SPA arrêtés par la SAA pour l'exercice 2020 avec un total actif et passif de 87 032 948 853,15DA et un résultat net positif de 2 635 614 377,94DA, sont réguliers et sincères et qu'ils reflètent la situation financière et patrimoniale de la Compagnie à la fin dudit exercice.

Nous certifions également la régularité et la sincérité des états financiers consolidés de la société arrêtés à la même date avec un total net bilan de 88 926 484 234,48DA et un résultat net de 2 679 178 040,72DA

Les Commissaires aux comptes

M.C ZADDI

A.TOUDERT

الفهـرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	III
شكر وعرفان	V
ملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري	
مدخل الفصل	6
تمهيد	7
المبحث الأول : الإطار النظري للتدقيق الخارجي	8
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المراجعة الخارجية	8
المطلب الثاني : تعريف و أنواع و مراحل المراجعة	9
تعريف المراجعة الخارجية	10
أنواع المراجعة الخارجية	11
المطلب الثالث : معايير المراجعة الخارجية و فروضها	16
المعايير العامة	16
معايير العمل الميداني	17
معايير إعداد التقرير	18
المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للرقابة الداخلية	21
المطلب الأول : تعريف نظام الرقابة الداخلية و أنواعها	21
أنواع الرقابة الداخلية	22
أقسام الرقابة الداخلية	22
المطلب الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية	23
بيئة الرقابة	23
تقييم المخاطر	23
أنشطة الرقابة	24
المعلومات والاتصال	24

المتابعة	24
المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	25
قوائم الاستقصاء	25
التقرير الوصفي	25
المقابلات	26
شبكة تحليل المهم	26
خرائط التدفق	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة	27
الدراسات المتعلقة بالمحاسب الخارجي	27
الدراسات السابقة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	32
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	34
أوجه التشابه بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة	34
أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
مدخل الفصل	38
تمهيد	39
المبحث الأول : دراسة ميدانية في شركات التأمين	39
المطلب الأول: نشأة تطوير شركات التأمين	39
تعريف المديرية الجهوية بورقلة	39
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة التأمين	40
المطلب الثالث :أدوات جمع البيانات	42
المقابلة	42
الملاحظة	42
السجلات والوثائق	42
طريقة تحليل البيانات	43
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لنظام رقابة داخلية في شركات التأمين	44
المطلب الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلي	44

عقود التأمين	44
المقبوضات النقدية	45
التعويضات النقدية	45
الرواتب والأجور	46
المطلب الثاني : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية	47
تحليل نتائج التقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات التأمين	47
تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات	47
تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية التعويضات	47
تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للرواتب والأجور	48
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية للتدقيق الخارجي على شركات التأمين SAA	49
المطلب الأول : عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين SAA	49
عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة saa لسنة المختتمة في 2020/12/31.	50
المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسات و مناقشتها	51
مراقبة السجلات القانونية	51
مراقبة الجرد المادي	51
الحسابات النقدية	51
تسيير العمال و الأجور	52
المطلب الثالث : تحسينات المقترحة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية	52
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	–
الفهرس	–